

Distr.: General
22 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في سنتها العاشرة: تقييم العقد الأول

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من
مؤسسات الأعمال

موجز

في هذا التقرير، يقيم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عقداً من تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، ويحدد الأماكن التي أسهمت فيها في وضع منهاج عمل مشترك رائد والأماكن التي يتعين فيها على الدول والأعمال التجارية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تزيد على وجه السرعة من وتيرة التنفيذ خلال العقد القادم.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- كانت الخطة واضحة: "وضع مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق عالمياً ولكن عملية بشأن الوقاية الفعلية من انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية وتوفير سبل انتصاف منها"، مع العلم تماماً بأن موافقة مجلس حقوق الإنسان بالإجماع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية⁽¹⁾ وحقوق الإنسان من شأنها "في حد ذاتها ... عدم وضع حد لتحديات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان". وبدلاً من ذلك، سيمثل إقرار المبادئ التوجيهية نهاية البداية: بإنشاء منهاج عمل عالمي مشترك يمكن أن يُبنى عليه تقدم تراكمي تدريجي دون منع أي تطورات أخرى واعدة على المدى الطويل⁽²⁾. والمبادئ التوجيهية التي صُممت بوصفها إطاراً تأسيسياً لدعم مزيد من التقدم التطوري قد بلغت الآن سنتها العاشرة. ويتيح هذا الحدث الهام فرصة للنظر إلى الخلف لرؤية التقدم المحرز والتحديات المواجهة حتى الآن، والأهم من ذلك، لإعطاء دفعة جديدة للتنفيذ العالمي الموسّع في العقد المقبل. وهذا هو محور تركيز هذا التقرير "التقييمي".

2- وتأتي عملية التقييم هذه أيضاً في وقت يواجه فيه العالم تقارباً في الأزمات - التي تتراوح بين التكاليف البشرية والمالية المستمرة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ الوجودية، وعدم المساواة الصارخة والمتزايدة، وتفشي التمييز بين الجنسين والتمييز العنصري، وتقلص الحيز المدني، والتكاليف البشرية للتطورات التكنولوجية.

3- وعلى الرغم من أن جائحة كوفيد-19 أزمة صحية عامة عالمية، فإنها تشكل حالة طوارئ لحقوق الإنسان في جوهرها. وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة: "في ظل تصاعد النزعة القومية الإثنية والشعبوية والسلطوية وتراجع حقوق الإنسان في بعض البلدان، يمكن أن توفر الأزمة ذريعة لاعتماد تدابير قمعية لأغراض لا صلة لها بالجائحة. ويؤدي عدم الاستقرار والخوف اللذان تولدهما هذه الجائحة إلى تفاقم الشواغل القائمة في مجال حقوق الإنسان، مثل التمييز ضد جماعات معينة، وخطاب الكراهية، وكراهية الأجانب، والاعتداءات، والإعادات القسرية للاجئين وطالبي اللجوء، وسوء معاملة المهاجرين، والعنف الجنسي والجنساني، وكذلك محدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية"⁽³⁾.

4- وقد وُضعت المبادئ التوجيهية في خضم الأزمة الاقتصادية لعام 2008 وعواقبها. ويعكس التحليل الذي أُجري في ذلك الوقت تحديات اليوم: "وفي ظروف الانكماش الرئيسية، غالباً ما يكون الضعفاء - أفراداً وبلداناً - هم الأشد تضرراً. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود عالمية ووطنية للحد من الضرر وإعادة الزخم الاقتصادي. ويجب على الحكومات أن تتجنب إقامة حواجز حمائية أو تخفيض معايير حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأعمال التجارية؛ فمكاسبها على المدى القصير وهمية وهي تقوض الانتعاش على المدى الطويل ... وقد كان على الشركات أن تعترف بأن نهج العمل المعتاد لم يعد كافياً لأحد، بما في ذلك الأعمال التجارية نفسها، وأن عليها أن تدمج الشواغل الاجتماعية بشكل أفضل في أهدافها الاستراتيجية الطويلة الأجل. وقد أصبح المجتمع ككل ينادي بالانتصاف حيثما حدثت الأخطاء. وأضحى صدى مصطلحات مثل الشفافية والمساءلة يُسمع على نطاق أوسع من ذي قبل. وأمست الدعوات إلى العدل أكثر إلحاحاً. ولما كان جدول الأعمال المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه التحولات، فإنه يسهم في انتقال ناجح نحو نموذج نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة ويحقق في الوقت نفسه مكاسب من هذا الانتقال"⁽⁴⁾.

(1) A/HRC/17/31، الفقرة 16.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 13.

(3) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

(4) A/HRC/11/13، الفقرتان 9 و10.

5- وإن الطموح الأساسي للمبادئ التوجيهية المتمثل في إصلاح الخلل بين الدولة والشعب والأسواق، وتضييق الفجوات بين القوى الاقتصادية وسدها في نهاية المطاف واحترام الأفراد، ولا سيما من هم أكثر عرضة للخطر، لا يزال صالحاً وملحاً تماماً خلال أزمات اليوم.

6- ولذلك، فإن الذكرى السنوية العاشرة أكثر بكثير من مجرد حدث بارز. إنها تنكير بالتحديات التي لا تزال أمامنا. وتوفر المبادئ التوجيهية، قبل كل شيء، الإطار المرجعي وفرصة رئيسية للدول والأعمال التجارية كي لا تعود إلى العمل كالمعتاد، بل تتشئ وضعا طبيعياً أفضل يعطي الأولوية لاحترام الناس والبيئة - بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين وتعددية الأطراف الشاملة.

ألف- الولاية والمنهجية

7- في ظل هذه الخلفية، أطلق الفريق العامل، في إطار ولايته، مشروعاً في تموز/يوليه 2020 لتقييم تنفيذ المبادئ التوجيهية حتى الآن ورسم مسار للعمل في العقد المقبل. وقد حظيت هذه المبادرة، المعروفة باسم مشروع "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان +10" (المبادئ التوجيهية +10)⁽⁵⁾، بدعم ألمانيا وسويسرا ونفذت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين⁽⁶⁾.

8- وكانت الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ومشاورات الخبراء، والبحوث التعاونية في جميع المناطق سمة مميزة لوضع المبادئ التوجيهية. وكان هذا النهج أيضاً في صميم أنشطة الفريق العامل لدى الاضطلاع بولايته، وفي صميم مشروع المبادئ التوجيهية +10 الذي وفر منهاجاً لتوثيق تقييمات أصحاب المصلحة للتطورات حتى الآن والأولويات للعقد المقبل، بسبل منها تبادل الردود على الاستقصاءات، والمدخلات المكتوبة، وملخصات المشاورات⁽⁷⁾. ونظم الفريق العامل والشركاء الذين يدعمون المشروع أكثر من 30 مشاورة افتراضية، بما في ذلك في منتديات الأمم المتحدة العالمية والإقليمية. وشملت هذه المشاورات شبكات المجتمع المدني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا؛ وعدة منظمات تجارية ونقابات عالمية وإقليمية ووطنية؛ ومستثمرين؛ ودولاً؛ ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان؛ ومدافعين عن حقوق الإنسان؛ وشبكات شعوب أصلية؛ وأوساط أكاديمية⁽⁸⁾.

9- وقد ساعدت هذه المدخلات والمشاورات، وكذلك عقد من العمل الذي بذله الفريق العامل، في تزويد المشروع بالمعلومات اللازمة⁽⁹⁾. بيد أن هذا التقرير لا يمكن أن ينصف كل ما تم تبادله من مدخلات قيمة نظراً للقيود المفروضة على مساحته.

(5) انظر صفحة المشروع على شبكة الإنترنت في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/UNGPsbizhrnext10.aspx والبوابة التي يستضيفها مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان في www.business-humanrights.org/en/big-issues/un-guiding-principles-on-business-human-rights/un-guiding-principles-the-next-decade. وانظر أيضاً <https://geneva-academy.ch/research/our-clusters/non-state-actors/detail/76-business-and-human-rights-towards-a-decade-of-global-implementation>.

(6) انظر <https://geneva-academy.ch/research/our-clusters/non-state-actors/detail/76-business-and-human-rights-towards-a-decade-of-global-implementation>، <https://geneva-academy.ch/geneva-humanrights-platform/initiatives/detail/81-support-to-un-special-procedures> و www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsbizhrnext10plus-partners.pdf.

(7) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/UNGPsbizhrnext10-inputs.aspx.

(8) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsbizhrnext10/UNGPsbizhrnext10_events_calendar.pdf.

(9) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsbizhrnext10/wg_country_visit_recommendations.pdf و www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsbizhrnext10/wg_thematic_recommendations.pdf.

10- ويقدم هذا التقرير تقيماً رفيع المستوى للتقدم المحرز والتحديات المواجهة حتى الآن. وهو يوفر خط الأساس لـ "خارطة الطريق المرتقبة للعقد القادم"، التي سوف تحدد توصيات وأهدافاً وغايات أكثر تفصيلاً للدول، والأعمال التجارية، والجهات الفاعلة الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال، وجماعات السكان الأصليين، والرابطات المهنية، والمنظمات الدولية، التي تضطلع كلها بدور رئيسي في تنفيذ المبادئ التوجيهية على نطاق أوسع على مدى العقد القادم وما بعده. واعترافاً بدور الجهات المالية الفاعلة بوصفها محركات رئيسية للنهوض باحترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، فإن هذا التقرير مصحوب أيضاً بتقرير إضافي عن اعتماد المبادئ التوجيهية بين المستثمرين المؤسسيين والأولويات المستقبلية للاستثمار المحترم للحقوق⁽¹⁰⁾.

ثانياً - منهاج عالمي مشترك للعمل والمساءلة

ألف - معيار مرجعي للأعمال التجارية المسؤولة

11- لا شك في أن المبادئ التوجيهية قد نجحت في توفير معيار مرجعي متفق عليه عالمياً لما يتعين على الدول والأعمال التجارية القيام به لتحمي الأولى وتحترم الثانية كامل نطاق حقوق الإنسان في جميع سياقات الأعمال التجارية - وهو أمر لم يكن موجوداً قبل عام 2011.

12- وفي حين أن الدعوة إلى إعلان وفاة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" التقليدية ربما كانت متجذرة بالنظر إلى عدد الجوائز التي لا تزال تمنح كل عام، فإن المبادئ التوجيهية قد بينت بوضوح الأدوار المختلفة ولكن التكميلية للدول والأعمال التجارية. وذكرت الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من حيث صلتها بالأعمال التجارية وأوضحت مسؤولية الأعمال التجارية نفسها عن احترام حقوق الإنسان، حتى عندما تكون الدول عاجزة عن الوفاء بواجباتها. وقد ساعدت المبادئ التوجيهية بنجاح في وضع حد للمناقشة حول "التمييز المزاوغ بين الالتزامات "الأولية" للدولة والالتزامات "الثانوية" للشركات" - التي كانت استدعو إلى "مراهنة استراتيجية لا نهاية لها على من هو المسؤول عن ماذا"⁽¹¹⁾. ومن خلال وضع الحاجة إلى زيادة سبل الانتصاف الفعال لضحايا الأضرار المتصلة بالأعمال التجارية كركيزة أساسية، ساعدت المبادئ التوجيهية أيضاً على تحويل التركيز من الأعمال الخيرية للشركات إلى المساءلة كسمة أساسية للأعمال التجارية المسؤولة.

13- ومن السهل تجاهل هذا التطور المعياري ولكنه كان خطوة أساسية للتقدم. والقواعد تشكل القوانين والسياسات والممارسات. ويعد سنوات من الارتباك، أصبح المفهوم التحويلي⁽¹²⁾ لمسؤولية أعمال تجارية معترف بها دولياً لاحترام حقوق الإنسان المعيار المرجعي الذي يحدد الأعمال التجارية المسؤولة.

14- وقد أثبتت المجموعة السريعة النمو من التوجيهات التفسيرية والعملية لدعم التنفيذ - بما في ذلك من قبل الفريق العامل⁽¹³⁾ - أن النظام الذي أنشأته المبادئ التوجيهية ينطبق على الشركات من جميع

(10) A/HRC/47/39/Add.1.

(11) A/HRC/8/5، الفقرة 55.

(12) انظر www.business-humanrights.org/en/blog/un-guiding-principles-on-business-and-human-rights-at-10-a-vision-for-the-future. انظر أيضاً المساهمات المقدمة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والنقابات العمالية العالمية في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/UNGPsBizHRsnext10-inputs.aspx.

(13) قدم الفريق العامل معلومات عما ينطوي عليه تنفيذ المبادئ التوجيهية في عدة مجالات مواضيعية، على سبيل المثال فيما يتعلق بمكافحة الفساد، والصراع، ونوع الجنس، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، ودور الدولة كفاعل اقتصادي؛ انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGHRandtransnationalcorporationsandotherbusiness.aspx و www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/wg_thematic_recommendations.pdf وانظر أيضاً www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/Resources.aspx و www.business-humanrights.org/en/big-issues/un-guiding-principles-on-business-human-rights/guidance-implementation.

الأحجام والقطاعات⁽¹⁴⁾، وعلى جميع العلاقات التجارية، وفي جميع البلدان⁽¹⁵⁾، وعلى جميع حقوق الإنسان⁽¹⁶⁾.

15- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، طبقت هيئات المعاهدات⁽¹⁷⁾ والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة⁽¹⁸⁾ المبادئ التوجيهية بصورة متزايدة في عملهم، بسبل منها التعاون المباشر مع الدول والأعمال التجارية، مثلاً عن طريق "رسائل" تتناول الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية. وقد تبين من دراسة لهذه الرسائل لفائدة مشروع المبادئ التوجيهية +10 أجراها الفريق العامل وولايات أخرى للإجراءات الخاصة في الفترة من 2011 إلى 2020 أن المبادئ التوجيهية أشير إليها صراحة في ردود مؤسسات الأعمال والدول⁽¹⁹⁾.

16- واستُخدمت المبادئ التوجيهية أيضاً بوصفها إطاراً معيارياً مرجعياً لدعم الجهود الأساسية التي تبذلها الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، في أفريقيا⁽²⁰⁾ وأمريكا اللاتينية⁽²¹⁾، فضلاً عن النقابات العمالية والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لرصد الدول والأعمال التجارية ومساءلتها.

17- وأخيراً، وبنفس القدر من الأهمية، ساعدت المبادئ التوجيهية على تمكين الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين على أساس "لغة شائعة" - وهي لغة مشتركة تفهمها الجهات الفاعلة الخاصة والجهات الفاعلة من الدول⁽²²⁾. ويؤكد العدد المتزايد من أصحاب المصلحة الذين يجتمعون منذ عام 2012 لمناقشة الاتجاهات والتحديات في تنفيذ المبادئ التوجيهية في المحافل العالمية⁽²³⁾ والإقليمية⁽²⁴⁾ وجود حركة تلتحم حول المبادئ التوجيهية.

(14) على سبيل المثال، فيما يتعلق بالبنوك، انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/InterpretationGuidingPrinciples.pdf؛ وفيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا، انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/B-TechProject.aspx.

(15) انظر التقارير القطرية للفريق العامل، المتاحة في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGCountryVisits.aspx و/10/UNGPsBHRnext10/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/wg_country_visit_recommendations.pdf.

(16) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Monash_HRT.pdf. انظر أيضاً البحوث المجانية التي أجراها مكتب المحاماة DLA Piper لمشروع المبادئ التوجيهية +10 في www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/dla_piper.pdf.

(17) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/treaty_bodies_uptake.pdf.

(18) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/special_procedures_uptake.pdf و www.ihrb.org/other/un-working-group-on-business-human-rights/commentary-business-responsibilities-un-human-rights-council-agenda.

(19) انظر البحوث المجانية التي أجراها مكتب المحاماة DLA Piper لفائدة مشروع المبادئ التوجيهية +10. وجرى استعراض ما مجموعه 174 رسالة إلى مؤسسات الأعمال التجارية و338 رسالة إلى الدول.

(20) انظر www.achpr.org/sessions/sessionsp?id=137.

(21) انظر www.oas.org/en/iachr/media_center/PReleases/2020/014.asp.

(22) Nicola Jägers, "UN Guiding Principles at 10: permeating narratives or yet another silo?", *Business and Human Rights Journal*, vol. 6, No. 2 (2021) (forthcoming).

(23) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Forum/Pages/ForumonBusinessandHumanRights.aspx.

(24) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/AboutRegionalForumsBHR.aspx و <https://bizhumanrights.asia-pacific.undp.org/content/bizhumanrights/en/home/our-work.html>.

باء - العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

18- لا يزال رصد انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية وتحقيق المساءلة عنها عملاً جارياً. ومع ذلك، فقد اتسم عقد من تنفيذ المبادئ التوجيهية بتحول أبرز ابتكاراتها المعيارية - أي توقع أن تمارس الأعمال التجارية العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان - إلى معيار سلوك ملزم قانوناً، في حين بدأت الدول والأعمال التجارية في تنفيذ الإطار لمنع الأضرار التي تلحق بالناس من جراء الأعمال التجارية والتصدي لها.

19- والعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي أدخلتها المبادئ التوجيهية، تتطلب من الأعمال التجارية أن تحدد آثارها السلبية وتمنعها وتخفف من حدتها وتراعي كيفية معالجتها. وهذا التوضيح المعياري هو حجر الزاوية في مسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان، وهو على الأرجح المساهمة الأكثر تأثيراً للمبادئ التوجيهية. وإلى جانب الدمج المتزايد في القانون، أدى اعتماد المنظمات لمعيار العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان الذي يوطر العمليات التجارية وصنع القرار ويؤثر عليها في نظم مختلفة إلى إنشاء ما يمكن وصفه على أفضل وجه بأنه شبكة موحدة من الضغوط، حيث تقوم مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة بتكليف أو تحفيز الأعمال التجارية على احترام حقوق الإنسان.

20- وقد أسهم الاعتماد المؤسسي للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من جانب مختلف الكيانات في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية من خلال تعزيز التقارب بين المؤسسات المختلفة العديدة التي تشكل السلوك التجاري. وساعدت هذه الشبكة المتنامية من حالات الاعتماد على التعويض عن نقاط الضعف الخاصة بكل كيان وعلى تعزيز الكيانات بعضها لأدوار بعض⁽²⁵⁾.

21- وإلى جانب ما هو معروف على نطاق واسع من تشابه بين المبادئ التوجيهية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، أدرجت العناية الواجبة التي تبذلها الشركات في مراعاة حقوق الإنسان أيضاً في معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 26000 بشأن المسؤولية الاجتماعية⁽²⁶⁾ وإعلان عام 2017 الثلاثي المنقح لمنظمة العمل الدولية للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية⁽²⁷⁾. وهي أيضاً معيار مرجعي بالنسبة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمشاركين فيه بشأن السياسات والعمليات التي ينبغي أن ينفذوها لضمان اتباعهم لمبادئ الاتفاق العالمي⁽²⁸⁾. واعتمدت هذا المعيار أيضاً منظمات مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم⁽²⁹⁾ واللجنة الأولمبية الدولية⁽³⁰⁾.

(25) انظر، على سبيل المثال، John G. Ruggie, "Global governance and 'new governance theory': lessons from business and human rights", *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations*, vol. 20, No. 1 (2014).

(26) انظر <https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html>

(27) انظر www.ilo.org/empent/areas/mne-declaration/lang--en/index.htm

(28) انظر www.unglobalcompact.org/docs/issues_doc/human_rights/Resources/GPs_GC%20note.pdf و www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/UNGPs/principle-1 و www.unglobalcompact.org/news/4638-11-16-2020

(29) انظر <https://img.fifa.com/image/upload/kr05dqyhwr1uhqy2lh6r.pdf>

(30) انظر www.olympic.org/news/ioc-moves-forward-with-its-human-rights-approach

22- والأهم من ذلك هو أن العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بدأت تنفذ إلى عالم المؤسسات المالية، وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ وضيق نسبياً⁽³¹⁾. ويشكل اعتراف هذه المؤسسات بمسؤوليتها بموجب المبادئ التوجيهية وإدماجها العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمن العلاقات التجارية خطوة أساسية في تعزيز احترام الشركات لحقوق الإنسان، نظراً للنفوذ الذي تتمتع به في تقديم الخدمات والتأثير على الجهات الفاعلة الاقتصادية العامة والخاصة.

23- وفي سياق المقرضين المتعددي الأطراف، يشير مصرف الاستثمار الأوروبي⁽³²⁾، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير⁽³³⁾، ومؤسسة التمويل الدولية⁽³⁴⁾، ومؤخراً مصرف التنمية للبلدان الأمريكية⁽³⁵⁾، إلى العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في سياساتهم التنفيذية، أو في بيانات سياسات أوسع لمؤسسات أخرى لتمويل التنمية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي⁽³⁶⁾. وقد وفرت هذه التطورات أساساً لتعزيز ضمانات حقوق الإنسان، غير أن الإدماج الشامل للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في المشاريع الممولة من تمويل التنمية والمؤسسات المالية الدولية لا يزال منخفضاً، بما في ذلك كأداة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها الناس في مشاريع الهياكل الأساسية الضخمة⁽³⁷⁾. ولا تزال هناك حاجة إلى إثبات أن هذه المؤسسات تبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نحو فعال وأنها تتطلب نفس الشيء من الأعمال التجارية والدول المستفيدة من خدماتها.

24- ومن الناحية العملية، لا تزال الفجوة تبدو مهمة. فعلى سبيل المثال، رفض مؤتمر قمة المالية المشتركة لعام 2020 - وهو أول مؤتمر قمة عالمي لكافة مصارف التنمية العامة - وضع حقوق الإنسان على جدول الأعمال وفي الإعلان الناتج عن مؤتمر القمة. وجاء هذا الافتقار إلى التوافق مع المبادئ التوجيهية على الرغم من النداءات المتكررة من الفريق العامل وغيره من خبراء الأمم المتحدة والمجتمع المدني⁽³⁸⁾. ومن المفارقات أن نهج مؤتمر القمة لن يوصف بأنه نهج مستدام بموجب لائحة تصنيف التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي⁽³⁹⁾، الملزمة للمنظمين، التي تتطلب على وجه التحديد التوافق مع المبادئ التوجيهية باعتباره أحد المعايير الثلاثة لكي يُعتبر الاستثمار مستداماً.

25- وبالمثل، يجب على المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى أن تفعل ما هو أفضل وأن تظهر القدرة على القيادة. فعلى سبيل المثال، دفع استمرار عجز صندوق النقد الدولي الواضح عن الربط بين الحماية الاجتماعية والاقتصاد المستدام بالمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى استنتاج أنه "لم يعر الأثر الاجتماعي أي اهتمام"⁽⁴⁰⁾.

- (31) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Benchmarking study of development finance institutions' safeguards and due diligence frameworks against the UN Guiding Principles on Business and Human Rights" (draft) متاحة في www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DFI/OHCHR_Benchmarking%20Study_HRDD.pdf.
- (32) European Investment Bank, "Statement of environmental and social principles and standards" (2009).
- (33) European Bank for Reconstruction and Development, "Environmental and social policy" (2019).
- (34) International Finance Corporation, "Sustainability policy" (2012).
- (35) انظر <https://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=EZSHARE-2131049523-16>.
- (36) World Bank Environmental and Social Framework, Vision for Sustainable Development, para. 3; and African Development Bank Group, Integrated Safeguards System: Policy Statement and Integrated Safeguards (2013).
- (37) OHCHR and the Heinrich Böll Foundation, *The Other Infrastructure Gap: Sustainability, Human Rights and Environmental Perspectives* متاحة في www.ohchr.org/Documents/Publications/TheOtherInfrastructureGap_FullLength.pdf.
- (38) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/20201006_WG_BHR_Submission.pdf.
- (39) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32020R0852>.
- (40) A/HRC/38/33، الفقرة 72.

26- والتطورات القليلة في عالم تمويل التنمية، مهما كانت جزئية، تبرز على النقيض من ذلك عدم مشاركة الأمم المتحدة كمنظمة في تعزيز المبادئ التوجيهية، فيما عدا جهود كيانات معينة مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽⁴¹⁾، ومنظمة العمل الدولية⁽⁴²⁾، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة⁽⁴³⁾، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁴⁴⁾.

27- وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام إلى منظومة الأمم المتحدة لكي تكون قدوة⁽⁴⁵⁾، وبعض المبادرات في مختلف الميادين والكيانات مثل المشتريات، والشراكات⁽⁴⁶⁾، وتحليل⁽⁴⁷⁾ وبرمجة⁽⁴⁸⁾ المخاطر الأوسع نطاقاً، وعلى أساس مسألة محددة، لا تزال الأمم المتحدة قاصرة عن إدماج العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في أنشطتها وعلاقاتها التجارية⁽⁴⁹⁾.

28- والنتيجة هي فرصة ضائعة لمنظومة الأمم المتحدة لفعل ما نقول، وحفز الاعتماد على نطاق أوسع، والمساهمة في زيادة الاتساق العام في أطر الإدارة العالمية. ويعكس ما يقرب من عقد من التقاعس على المستوى التنفيذي لهذه المؤسسات أيضاً العدد المحدود من الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لإدماج المبادئ التوجيهية وتعزيزها. وحتى الآن، لم تطور منظومة الأمم المتحدة هياكل أو أدوات كافية لزيادة تعزيز دعم التنفيذ، بما في ذلك جمع البيانات بصورة منهجية، أو بناء القدرات على نطاق واسع، أو إنشاء "مكتب مساعدة" عالمي للأعمال التجارية والدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

29- وقد أدمج عدد من منصات الأعمال التجارية والصناعة العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في توقعات كل منها من الشركات الأعضاء⁽⁵⁰⁾، مثل غرفة التجارة الصينية لمستوردي ومصنري⁽⁵¹⁾ الغلزات والمعادن والكيماويات والمجلس الدولي المعني بالتعدين والمعادن⁽⁵²⁾. وفي عام 2020، جعل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة من وجود سياسة قائمة لاحترام حقوق الإنسان وعملية للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أحد معايير الخمسة للعضوية. ولا يزال يتعين استغلال إمكانات منظمات الأعمال التجارية العالمية على نحو أكمل. فعلى سبيل المثال، أيدت غرفة التجارة الدولية والمنظمة الدولية لأرباب العمل بقوة المبادئ التوجيهية، لكنهما لم تجعلها بعد من العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان شرطاً للأعضاء.

(41) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/BusinessIndex.aspx

(42) الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية.

(43) انظر <https://sites.unicef.org/csr/theprinciples.html>

(44) انظر <https://bizhumanrights.asia-pacific.undp.org>

(45) انظر A/HRC/21/21، وA/HRC/26/20، و www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/

.The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf

(46) United Nations Sustainable Development Group, "UNSDG common approach to prospect research and

due diligence for business sector partnerships", available at www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---

.dgreports/---integration/documents/genericdocument/wcms_726770.pdf

(47) انظر <https://unsdg.un.org/download/82/292>

(48) فريق إدارة البيئة، "Moving towards a common approach to environmental and social standards in UN programming

8 تموز/يوليه 2019، متاح في [https://unemg.org/wp-content/uploads/2019/07/FINAL_Model_programming](https://unemg.org/wp-content/uploads/2019/07/FINAL_Model_programming_Approach_ES-Standards-1.pdf)

.Approach_ES-Standards-1.pdf

(49) انظر، على سبيل المثال، "Human rights due diligence policy on United Nations support to non-United Nations security forces: guidance note and text of the policy"

متاح في <https://unsdg.un.org/sites/default/files/Inter-Agency-HRDDP-Guidance-Note-2015.pdf>

(50) انظر https://gbih.org/images/docs/UNGPs+10_Compendium_of_Insights_from_Business_Organisations_-_UNAF_November_2020.pdf

.UNAF_November_2020.pdf

(51) انظر www.cccmc.org.cn/docs/2017-08/20170804141709355235.pdf

(52) انظر www.icmm.com/en-gb/news/2020/drawing-on-ungp-to-give-local-communities-a-voice

ثالثاً - الحماية

- 30- أثبتت المبادئ التوجيهية بوضوح أن على الدول ألا تقترض أن الأعمال التجارية تفضل دائماً تقاسم الدولة أو تستفيد منه، وأن عليها أن تنظر في "مزيج ذكي" من التدابير - الوطنية والدولية، الإلزامية والطوعية - لتعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان.
- 31- وقد سمح التوضيح الذي حملته المبادئ التوجيهية بشأن مضمون ومدى العناية الواجبة التي تبذلها الشركات في مراعاة حقوق الإنسان بإحراز تقدم نحو التنظيم والتشريع في مختلف الولايات القضائية وبتحرك الدول نحو مزيج أكثر ذكاء من الإجراءات.
- 32- ويجري تفعيل واجب الدول في حماية حقوق الإنسان بطرق شتى تتراوح بين التنظيم والترويج، ولكن أيضاً عندما تسعى الدول إلى تحقيق أهداف سياسات الاستثمار وتتصرف كجهات فاعلة اقتصادية أو في منظمات متعددة الأطراف، وكلها تناقش أدناه.

ألف - إلزامية العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

- 33- من أبرز التطورات التي شهدتها السنوات العشر الماضية الفهم المتزايد للحاجة إلى متطلبات قانونية تستند إلى المبادئ التوجيهية. ومثل هذا "التصلب" تطور طبيعي للمعايير، التي تتطور من ممارسة القلة، إلى اعتماد أوسع نطاقاً، فقاعدة لينة ثم صارمة. وعلى الرغم من أن هذه التطورات متوقعة، فإنها عادة ما تكون بطيئة للغاية. ومن الجدير بالملاحظة بوجه خاص سرعة ظهور توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى متطلبات قانونية تستند إلى المبادئ التوجيهية - من المجتمع المدني والمنظمات النقابية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي انضمت إليها أعداد كبيرة من المستثمرين والأعمال التجارية نفسها - مع تطور الجهود المتعلقة بإلزامية العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي⁽⁵³⁾. وعلى الرغم من أن الجهود الوطنية والإقليمية ظهرت أساساً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنها تمثل تطورات واعدة نحو تنظيم سلوك الأعمال التجارية على نحو أشمل وبطرق تمتد إلى العالم أجمع.
- 34- وانطلاقاً من جهود تركز على الآثار الشديدة وبعض القطاعات أو السلع الأساسية⁽⁵⁴⁾، كمبادرات الشفافية التي تتطلب من الشركات أن توضح كيف يقوم كل منها بجوانب العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان الخاصة به، انتقلت أحدث التدابير إلى تشريع عمليات العناية الواجبة الأكمل وجهاً مع القيام أيضاً بتوسيع نطاق القطاعات وحقوق الإنسان المشمولة⁽⁵⁵⁾. فعلى سبيل المثال، كان القانون المتعلق بواجب يقظة الشركات الأم والشركات المستعينة بمصادر خارجية، الذي صدر في فرنسا في عام 2017، أول تدبير وطني لتشريع العناية الواجبة التي تبذلها الشركات في مراعاة حقوق الإنسان في جميع القطاعات والقضايا⁽⁵⁶⁾.

(53) انظر - www.business-humanrights.org/en/latest-news/national-regional-movements-for-mandatory-human-rights-environmental-due-diligence-in-europe.

(54) انظر، على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية، قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، القانون العام رقم 111-203 (21 تموز/يوليه 2010)، الفرع 1502 (الحكم القانوني المتعلق بالمعادن المؤججة للنزاع)؛ ولائحة (الاتحاد الأوروبي) 821/2017 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 17 أيار/مايو 2017؛ www.legislation.gov.uk/ukpga/2015/30/contents/enacted؛ www.legislation.gov.au/Details/C2018A00153؛ <https://zoek.officielebekendmakingen.nl/stb-2019-401.html>؛ www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/---ilo-jakarta/documents/publication/wcms_713924.pdf؛ and www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/644/text.

(55) انظر، على سبيل المثال، https://icar.ngo/wp-content/uploads/2020/01/ICARFullDisclosureReport_Apr10-WEB.pdf.

(56) انظر www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034290626?r=e7rvxfY4rB.

35- وتتجه بلدان أخرى، بما في ذلك ألمانيا⁽⁵⁷⁾ وهولندا⁽⁵⁸⁾ والنرويج⁽⁵⁹⁾، نحو سن تشريع مماثل في عام 2021، حيث سينظر البرلمان في قوانين تتعلق بالعناية الواجبة التي تبذلها الشركات في مراعاة حقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد.

36- وعلى الصعيد الإقليمي، يتجه الاتحاد الأوروبي نحو توجيه إلزامي شامل لعدة قطاعات بشأن حقوق الإنسان والعناية البيئية الواجبة⁽⁶⁰⁾، وأوصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 2019 بأن تعتمد دولها الأعضاء إلزامية العناية الواجبة⁽⁶¹⁾. وعلى الصعيد الدولي، أنشأ مجلس حقوق الإنسان في عام 2014 فريق عمل حكومي دولي مكلفاً بوضع صك دولي ملزم قانوناً يتطلب من الدول الأطراف تنفيذ تدابير إلزامية للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان⁽⁶²⁾.

37- وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه واضح، فإن عدة الدول تخشى وضع تدابير إلزامية مخافة أن تكون "أول من يتحرك" وأن تضع أعمالها التجارية المحلية في وضع يتصوّر أنه غير موات نسبياً. فالمجلس الاتحادي السويسري، على سبيل المثال، استخدم هذه الحجة لتبرير معارضته لمبادرة شعبية تطلب فرض إلزامية العناية الواجبة⁽⁶³⁾. وفي هذا السياق، سيؤثر نموج التوجيه الأوروبي المقبل على الولايات القضائية خارج الاتحاد الأوروبي رغم أن ملامحه الدقيقة لم تحدد بعد.

38- ولكن، بسبب إمكانية تحقيق قدر أكبر من اليقين القانوني، ومزيد من تكافؤ فرص العمل، وزيادة النفوذ داخل سلاسل القيمة، وتحسين الإدارة المتكاملة للمخاطر، وإلى حد كبير بسبب عقد من الخبرة في المبادئ التوجيهية، يدعم عدد متزايد من أصوات الأعمال التجارية تدابير إلزامية للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان⁽⁶⁴⁾. وباختصار، تحول التركيز من معرفة ما إذا كان يجب جعل المتطلبات الإلزامية فعلية إلى طريقة القيام بذلك، وإلى الآثار المترتبة على الخيارات التنظيمية.

39- وهناك طرق متعددة يمكن من خلالها تحقيق العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان - بدءاً من متطلبات الإفصاح إلى التفويض الفرنسي الأوسع لكي تبذل الشركات العناية الواجبة وتضع خطط "الليقطة"، على غرار برامج الامتثال. ولكن في جميع الحالات، وليس أقلها كون المفاوضات المتعلقة بالعمليات التنظيمية غالباً ما تكون متعلقة بالمعاملات، سيتعين متابعة هذه التطورات باهتمام كبير لضمان بذل العناية الواجبة بطريقة هادفة تتماشى مع المبادئ التوجيهية. وقد شدد الفريق العامل على أن طبيعة الالتزامات القانونية وأنظمة المسؤولية عن هذه الأنواع من التدابير سوف تحتاج إلى معايير دقيقة وإلى مزيد من التوضيح⁽⁶⁵⁾

(57) انظر www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/themen/aussenwirtschaft/wirtschaft-und-menschenrechte/-/2445576

(58) انظر www.mvoplatform.nl/en/translation-of-the-bill-for-responsible-and-sustainable-international-business-conduct

(59) انظر www.regjeringen.no/no/dokumenter/prop.-150-l-20202021/id2843171/?ch=1

(60) انظر (INL) <https://oeil.secure.europarl.europa.eu/oeil/popups/ficheprocedure.do?reference=2020/2129> &l=en

(61) انظر www.oas.org/es/cidh/informes/pdfs/EmpresasDDHH.pdf

(62) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/WGTransCorp/Pages/IGWGOntnc.aspx

(63) نجحت المبادرة في الحصول على 50,7 في المائة من التصويت الشعبي ولكنها فشلت في الحصول على "الأغلبية المزدوجة" المطلوبة من الكانتونات الـ 26. ويعني رفض المبادرة أن اقتراحاً مضاداً يدخل تلقائياً حيز النفاذ. وهو يتطلب من الشركات الإبلاغ عن عمل الأطفال ومصادر المعادن من مناطق النزاع. انظر www.bk.admin.ch/ch/d/pore/va/20201129/can636.html

(64) انظر www.business-humanrights.org/en/big-issues/mandatory-due-diligence/companies-investors-in-support-of-mhrdd

(65) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/MandatoryHRDD.aspx

لتجنب التفسير المتباعد أو التعسفي، وأنه سيكون من الضروري أيضاً الوقاية من العواقب غير المقصودة مثل نهج العناية الواجبة القائمة على "خانة الاختيار" أو الوعود الفارغة بسبل انتصاف فعالة من جانب الدول والشركات⁽⁶⁶⁾. وشدد الفريق العامل وغيره من الإجراءات الخاصة ووكالات الأمم المتحدة أيضاً على ضرورة اتخاذ تدابير من هذا القبيل للتصدي للمخاطر المتزايدة التي تواجه الأطفال⁽⁶⁷⁾، والنساء، والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين⁽⁶⁸⁾، والشعوب الأصلية⁽⁶⁹⁾، والمدافعين عن حقوق الإنسان⁽⁷⁰⁾، والأقليات الدينية والإثنية، والتصدي للتمييز العنصري⁽⁷¹⁾.

40- وعلى نطاق أوسع، ومع استمرار التحرك نحو اتخاذ تدابير إلزامية مستوحاة من المبادئ التوجيهية، من الضروري وضع نظم موثوقة للإنفاذ والجزاءات لضمان أخذ هذه الأنظمة على محمل الجد. ومن الضروري، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون المشرعون المسؤولون عن تصميم وتشغيل هذه الأنظمة القانونية - والمحامون والقضاة العاملون داخلها - على دراية بمضمون المبادئ التوجيهية. وعلى وجه الخصوص، تكتسي قدرة هذه الجهات الفاعلة على فهم ما تنطوي عليه مسؤولية الشركات عن الاحترام في الممارسة العملية، والتعبير عنها بدقة، أهمية أساسية لضمان فهم متطلبات العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتنفيذها على النحو الواجب من جانب الشركات⁽⁷²⁾.

باء - خطط العمل الوطنية

41- كان وضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أحد أبرز العلامات على اعتماد الدول للمبادئ التوجيهية. وحتى أوائل عام 2021، هناك 25 بلداً لديه هذه الخطط، اثنان لديهما فصول عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ضمن استراتيجيتهما الأوسع لحقوق الإنسان، و18 في طور وضع خطط مخصصة⁽⁷³⁾.

42- وقد عززت عمليات وضع خطط العمل الوطنية في بعض الأماكن تحسين اتساق السياسات من خلال جمع كيانات الدولة التي قد لا تتدخل تقليدياً في حوار مباشر. ووفرت هذه العمليات أيضاً منابر محلية لزيادة الوعي وبناء القدرات في جميع الدول ومجموعات أصحاب المصلحة. وفي الحالات التي أجريت فيها تقييمات خط الأساس الوطنية، وفرت عملية وضع خطط العمل الوطنية معايير لم تكن موجودة من قبل يمكن على أساسها تقييم تنفيذ الدول للمبادئ التوجيهية⁽⁷⁴⁾.

43- ومع ذلك، فإن عدد خطط العمل الوطنية المنخفض نسبياً حتى الآن يبين أن معظم الدول ما زال يتعين عليها إعطاء الأولوية لتنفيذ المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، يسلط الافتقار النسبي إلى الجودة في مضمون العديد من خطط العمل الوطنية وفي عدة عمليات الضوء على أوجه القصور في هذه

(66) انظر A/HRC/38/20/Add.2.

(67) انظر <https://sites.unicef.org/csr/theprinciples.html>.

(68) انظر A/HRC/41/43 و www.ohchr.org/EN/Issues/Discrimination/Pages/Biz4LGBTI.aspx.

(69) انظر A/68/279، وعلى سبيل المثال A/HRC/24/41، وA/HRC/33/42، وA/HRC/39/17.

(70) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/HRDefendersCivicSpace.aspx.

(71) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/RecommendationsLegislativeProposal.pdf.

(72) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Pages/MandatoryHRDD.aspx أو www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/MandatoryHR_Due_Diligence_Issues_Paper.pdf.

(73) انظر <https://globalnaps.org/country> و www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/NationalActionPlans.aspx.

(74) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNWG_NAPGuidance.pdf، وكذلك، على سبيل المثال، www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/states-igos/switzerland.pdf.

المبادرات إن لم تكن مدعومة بإجراءات ملموسة من جانب الدولة وبمشاركة شاملة لأصحاب المصلحة، حتى وإن أظهرت بعض خطط العمل الوطنية الأخيرة علامات تحسن واضحة⁽⁷⁵⁾.

44- ويبقى أحد التحديات الرئيسية في جميع المناطق هو أن الوزارات المسؤولة عن حقيبة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان غالباً ما تكون لديها موارد محدودة لبناء القدرات أو زيادة الوعي بين كيانات الدولة، أو السلطة السياسية والولاية الكافيتان من أعلى المستويات السياسية للدعوة إلى اجتماع الوزارات الرئيسية التي تنظم الأعمال التجارية وتحفزها أو للتأثير في هذه الوزارات⁽⁷⁶⁾. ولم يول الاهتمام الكافي أيضاً لكيفية تمكين عوامل التغيير الإيجابية داخل الدول.

جيم - اتساق السياسات المحلية

45- أبرزت المبادئ التوجيهية بوضوح الحاجة إلى اتساق السياسات. وأوضحت ليس فقط أن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان تنطبق عند السعي إلى تحقيق أهداف سياسات الاستثمار أو عندما تعمل كجهات فاعلة اقتصادية، وإنما أيضاً أن على الدول أن تستخدم هذا الدور لتعزيز احترام حقوق الإنسان.

46- وعلى الرغم من أن هناك مجالات نظمت فيها الدول تدفقات الاستثمار أو السلع المرتبطة بارتفاع مخاطر إساءة الاستخدام، وأن حقوق الإنسان نُكرت في الصكوك الاقتصادية، فإنه لا يزال هناك مجال للتوسيع. ويوفر اتفاق الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين، الذي أعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر 2020، مثالاً مثيراً للاهتمام عن ممارسات الدول. وبموجب الاتفاق، "يوافق كل طرف على تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة، بسبل منها تشجيع الأعمال التجارية على الاعتماد الطوعي للممارسات ذات الصلة، مع مراعاة المبادئ التوجيهية والمبادئ ذات الصلة المعترف بها دولياً"⁽⁷⁷⁾، التي تشمل المبادئ التوجيهية صراحة.

47- فمن ناحية، تمثل الإشارة الصريحة إلى معايير ومبادئ سلوك الأعمال التجارية المسؤول تطوراً جديراً بالملاحظة لهذه الأنواع من الاتفاقات، لا سيما أن هذه هي المرة الأولى التي وافقت فيها الصين على مثل هذه الأحكام مع شريك تجاري. وهي تبين التقدم المحرز في الاعتراف بواجب الدول في حماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية. ومن ناحية أخرى، لا يرقى التأطير الطوعي للتوقعات تجاه الأعمال التجارية إلى خط الأساس للمبادئ التوجيهية ويعزز حتماً الرأي المهجور القائل بأن مسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان اختيارية.

48- وعموماً، تبدي عدة دول تحركاً واضحاً نحو "مزيج ذكي" من السياسات، ولكنها لا تزال مترددة إلى حد كبير في الاستعادة الكاملة من الأدوات المتاحة، إذ تغالي في التأكيد على التدابير الطوعية مثل التوعية والتدريب والبحث وتعزيز الممارسات الجيدة.

49- ونتيجة لذلك، لم يتحقق تقدم كبير في إدماج المبادئ التوجيهية في الاتفاقات الاقتصادية الدولية، أو عندما تتصرف الدول كفاعل اقتصادي - في المؤسسات المملوكة للدولة، وفي المشتريات العامة⁽⁷⁸⁾، ومن خلال صناديق الثروة السيادية وائتمانات التصدير، من بين أمور أخرى. وكما لوحظ في تقارير الفريق العامل⁽⁷⁹⁾، فعلى الرغم من النماذج المبتكرة التي يجري نشرها في بعض الدول، ما زال لم يتحقق حتى الآن في معظم الأحيان الوعد بالمبادئ التوجيهية في العلاقة بين الدولة والأعمال التجارية وإمكانية أن تكون الدول قدوة.

(75) انظر <https://static1.squarespace.com/static/583f3fca725e25fcd45aa446/t/599c543ae9bfd4f40b5b6f055/> <https://globalnaps.org/resources/1503417406364/NAP+Assessment+Aug+2017+FINAL.pdf> والموارد في

(76) انظر A/74/198.

(77) انظر <https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=2237>، ولا سيما الفرع الرابع، المادة 2.

(78) انظر www.hrprocurementlab.org.

(79) A/HRC/32/45 و A/HRC/38/48.

دال - اتساق السياسات المتعددة الأطراف

- 50- تؤكد المبادئ التوجيهية على الدور الرئيسي الذي يؤديه اتساق السياسات الدولية في تعزيز الأعمال التجارية المسؤولة من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف التي تعالج المسائل المتصلة بالأعمال التجارية.
- 51- وكما ذكر آنفاً، ففي حين أن بعض المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية قد اعتمدت معايير العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فإن معظمها لا يزال متخلفاً كثيراً عن الركب، سواء في السياسة العامة أو في الممارسة العملية. وهذا يبرز قصوراً واضحاً من جانب الدول بوصفها أعضاء في هذه المنظمات.
- 52- وينطبق الشيء نفسه على المؤسسات والمنتديات المتعددة الأطراف التي لا تتناول في المقام الأول المسائل المتصلة بالأعمال التجارية، حيث يوجد نفس النهج المنعزل. فعلى سبيل المثال، يشكل منع ومعالجة الآثار الضارة على الناس والكوكب جوهر المبادئ التوجيهية وأهم إسهام يمكن لمعظم الأعمال التجارية أن تقدمه في سبيل التنمية المستدامة⁽⁸⁰⁾. ولكن، على الرغم من الإشارة الصريحة إلى المبادئ التوجيهية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن المعايير الرئيسية للمبادئ التوجيهية كانت غائبة إلى حد كبير عن خطة عام 2030 التي تقودها الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها⁽⁸¹⁾. وبالمثل، كان اعتماد المبادئ التوجيهية في مجال تغير المناخ، بما في ذلك في سياق اتفاق باريس، ضئيلاً أيضاً بشكل مثير للقلق، لا سيما أن معيار العناية الواجبة والتركيز على المساءلة يجعلانها إطاراً قيماً لتحقيق "انتقال عادل" بطريقة عملية إلى اقتصاد أخضر⁽⁸²⁾.
- 53- وينطبق الشيء نفسه على العديد من المناقشات الأخرى المتصلة بدور الأعمال التجارية في المجتمع، مثل مكافحة الفساد، ومكافحة جميع أشكال التمييز، ومستقبل العمل، والنكاه الاصطناعي، ورأسمالية أصحاب المصلحة. وكان التقارب بطيئاً أيضاً فيما يتعلق بنقاط مرجعية رئيسية أخرى للأعمال التجارية المستدامة، مثل المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية في مجال الاستثمار، أو مختلف المبادرات من أجل الاستدامة بشكل أعم.
- 54- وقد ثبتت قيمة المبادئ التوجيهية مراراً وتكراراً⁽⁸³⁾. ومع ذلك، لم تكن الصلات التي أُقيمت كافية، والحقيقة الصعبة هي أن اتساق السياسات العالمية اللازم للتحسين النظامي لا يزال يشكل تحدياً هائلاً: فعقلية الصوامع لا تزال قائمة، والعمليات والمنظمات الرئيسية لوضع المعايير لم تربط صراحة بين الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- 55- وهذا يبين بوضوح الحاجة في العقد القادم إلى القيام على نحو أوضح بإبراز وترويج الحلول التي توفرها المبادئ التوجيهية لمواجهة هذه التحديات العالمية. وبطبيعة الحال، تحتاج الدول، ولكن أيضاً قطاع الأعمال والمجتمع المدني، إلى سد هذه الفجوة في الاتساق ووضع استراتيجيات وأدوات أكثر وضوحاً لضمان اطلاع صانعي القرار داخل الدول والشركات والمؤسسات المالية على المبادئ التوجيهية واستخدامهم لها.

(80) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Session18/InfoNoteWGBHR_SDGRecommendations.pdf

www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/responsible_business_conduct_as_a_cornerstone_of_the_2030_agenda_dihf_final.pdf و <https://shiftproject.org/resource/the-human-rights-opportunity-in-collaboration-with-wbcsd/introduction>

(81) انظر، على سبيل المثال، Nicola Jägers، "UN Guiding Principles at 10: permeating narratives or yet another silo?", *Business and Human Rights Journal*, vol. 6, No. 2 (2021) (forthcoming).

(82) انظر www.ihrb.org/focus-areas/just-transitions/briefing-connecting-just-transitions-business-human-rights-agendas

(83) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/SustainableDevelopmentGoals.aspx

56- وسيتم تعزيز الاتساق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي جزئياً من خلال السعي نحو العناية الواجبة الإلزامية التي تبذلها الشركات في مراعاة حقوق الإنسان. بيد أن هذا التطور، كما أظهر العقد الأول، يجب أن يقترن بمجموعة كاملة من التدابير التي تتوخاها المبادئ التوجيهية للدول والأعمال التجارية من أجل تحقيق اتساق أفضل في السياسات عموماً. وبالمثل، أظهرت تجارب النقابات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مدى العقد الأول بوضوح الدور الحاسم الذي تؤديه في الدعوة إلى هذه التطورات وفي جعل هذه المواثيق حقيقة في نهاية المطاف وتنفيذ التدابير على أرض الواقع.

رابعاً - الاحترام

57- تنطبق المبادئ التوجيهية على عالم يضم عشرات الآلاف من الشركات عبر الوطنية والشركات المنتسبة إليها، والملايين من المؤسسات المحلية التي تغطي كامل نطاق السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك فإن المهمة الأساسية المتمثلة في تحقيق احترام الشركات لحقوق الإنسان مهمة ضخمة. وحتى في حالة الأعمال التجارية التي تبني القدرات الداخلية، تمثل تلبية التوقعات الكاملة الواردة في المبادئ التوجيهية مهمة معقدة ومستمرة، لا سيما عندما تتصل الأنشطة أو العلاقات التجارية بالمناطق المتأثرة بالنزاعات أو الفساد أو الأنشطة الإجرامية أو الفضائح أو غير ذلك من الحالات التي تتطلب بذل العناية الواجبة "المشددة"⁽⁸⁴⁾.

58- وتبين الممارسات الناشئة على مدى العقد الماضي أن الوفاء بمسؤولية الشركات عن الاحترام أمر ممكن. وتشير الأدلة إلى أن اعتماداً كبيراً من جانب الأعمال التجارية قد حدث، حتى وإن كان متفاوتاً وغير كافٍ من حيث العمق والاتساع على حد سواء. وترد أدناه مناقشة الاتجاهات في الممارسات التجارية حتى الآن، إلى جانب الثغرات الحرجة التي لا تزال قائمة.

ألف - الاعتماد من جانب الأعمال التجارية

59- على مدى العقد الماضي، التزم عدد متزايد من الشركات علناً بالمبادئ التوجيهية. ويقوم العديد من هذه المؤسسات بتطوير التعلم والممارسات الداخلية المستمرة لمختلف جوانب احترام الشركات لحقوق الإنسان، ولمعالجة الآثار السلبية في عملياتها وعبر سلاسل قيمتها⁽⁸⁵⁾.

60- وعلى الرغم من أن البيانات التي تم جمعها حتى الآن تشير إلى أن الشركات التي تتخذ من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقراً لها من المرجح أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية⁽⁸⁶⁾، فقد تبين من تقييم أجري في عام 2019 لأكثر من 50 شركة مدرجة في أسواق الأوراق المالية لإندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا أن 37,1 في المائة منها التزمت علناً باحترام حقوق الإنسان⁽⁸⁷⁾. ويبدو أن الاتجاه نفسه آخذ في الظهور في مناطق أخرى، ولا سيما في أمريكا اللاتينية⁽⁸⁸⁾، وكذلك في أفريقيا وفي الدول العربية⁽⁸⁹⁾، مما يدل على ظهور وعي بشأن حقوق الإنسان لم يكن موجوداً قبل عقد من الزمن.

(84) انظر A/75/212.

(85) انظر A/73/163.

(86) انظر www.worldbenchmarkingalliance.org/publication/chrb.

(87) انظر http://asean-csr-network.org/c/images/190506-upload/Human_Rights_Disclosure_in_ASEAN-Full_Report.pdf.

(88) انظر A/HRC/47/39/Add.4.

(89) انظر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التحديات والفرص للعقد القادم في أفريقيا وآسيا والدول العربية، المتاحة في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/UNGPsBizHRnext10-inputs.aspx.

61- وبالمثل، إن كان عدد الشركات الملتزمة بالمبادئ التوجيهية لا يزال منخفضاً مقارنة بعدد المؤسسات عموماً، فإن ذلك ينبغي أن يوضع في السياق الأوسع نطاقاً لامتداد الشركات المحتمل من خلال سلاسل القيمة العالمية. فالتحالفات الصناعية الملتزمة بالأعمال التجارية المسؤولة في سلاسل التوريد، مثل أمفوري⁽⁹⁰⁾ وتحالف الأعمال المسؤول⁽⁹¹⁾، على سبيل المثال، تغطي ملايين الموردين. وحتى منظمة صغيرة نسبياً قائمة على العضوية مثل المبادرة العالمية للأعمال التجارية بشأن حقوق الإنسان، المؤلفة من 22 شركة ملتزمة بتنفيذ المبادئ التوجيهية، تعمل بشكل جماعي في 190 بلداً وتؤثر على أكثر من 50 صناعة وأكثر من مليوني مورد من الدرجة الأولى⁽⁹²⁾.

62- وفي حين لا توجد دراسة استقصائية شاملة عن احترام الشركات لحقوق الإنسان، فإن الدراسات والمعايير والتقييمات التي تطورت على مدى العقد الماضي تشير إلى نفس الاتجاه: تقدم مع وجود مجال للتقدم. فعلى سبيل المثال، يقيّم معيار أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان لعام 2020 الإفصاحات العامة عن حقوق الإنسان التي قامت بها 229 شركة عالمية. وتبين نتائجها أن عدداً متزايداً من الشركات يعتمد المبادئ التوجيهية، مع وصف الالتزامات والإجراءات بأنها قوية وصارمة. ولكن، لا يزال عدد الشركات التي تدير مسؤوليتها بقوة قليلاً جداً. فعلى سبيل المثال، لم تسجل نسبة 46,2 في المائة من جميع الشركات التي تم تقييمها في عام 2020 أي نقاط في إطار مؤشرات العناية الواجبة التي ينطوي عليها المعيار⁽⁹³⁾.

63- وإلى جانب الحاجة إلى التوسع الجغرافي، لا تزال أولوية من الأولويات الرئيسية، عموماً، تتمثل في دفع احترام حقوق الإنسان على نطاق أوسع عبر سلاسل القيمة، بما في ذلك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه تحديات بسبب محدودية الموارد⁽⁹⁴⁾ وقلة الأدوات العملية المصممة خصيصاً⁽⁹⁵⁾. وبالمثل، هناك حاجة ملحة أيضاً إلى التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، الذي يمثل أكثر من 6 من كل 10 عمال وأربعة من كل خمس مؤسسات في العالم⁽⁹⁶⁾.

باء - تحديات التنفيذ والاتساق

64- هذا الاعتماد مشجع ويشكل نقطة انطلاق أساسية للتحرك بشكل أسرع نحو مزيد من الاتساق ومزيد من العمق في التنفيذ. ومع ذلك، فإن مبادرات قياس الأداء وتقييمات أصحاب المصلحة تسلط الضوء أيضاً، بوجه خاص، على الانفصال الواضح بين التحسينات على مستوى السياسات والعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الممارسة العملية - سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بشواغل محددة تتعلق بحقوق الإنسان⁽⁹⁷⁾.

(90) انظر www.amfori.org.

(91) انظر www.responsiblebusiness.org.

(92) انظر <https://gbihr.org>.

(93) انظر www.worldbenchmarkingalliance.org/publication/chrb.

(94) انظر www.ioe-emp.org/news/details/new-ioe-position-paper-inputs-into-the-business-and-human-rights-roadmap و https://gbihr.org/images/docs/UNGPs+10_Compndium_of_Insights_from_Business_Organisations_-_UNAF_November_2020.pdf.

(95) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/smes_gpsguidance.pdf.

(96) انظر www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/informal-economy/lang--en/index.htm.

(97) انظر على سبيل المثال، www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/world_benchmarking_alliance_chrb.pdf و www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/Gender_consultation_summary.pdf.

و www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/iwgia_final.pdf.

65- ويؤكد هذا الانفصال أيضاً أن عدم اتساق السياسات في الممارسة التجارية، تماماً كما هو الحال بالنسبة للدول، يظل يشكل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية. وكنقطة انطلاق، توفر العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان للأعمال التجارية وسيلة لترسيخ احترام حقوق الإنسان في جميع الأنشطة وإدارة العلاقات التجارية.

66- وتتطلب العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على جميع أنشطة الأعمال التجارية. وبعد التركيز الأولي في الغالب على إنتاج السلع والخدمات، أو استخدامها، كما يتضح على سبيل المثال من النقاش المتعلق بشركات وسائل التواصل الاجتماعي، تحول الاهتمام بشكل أكثر اتساقاً إلى مجموعة أوسع من أنشطة الشركات. وكان أبرز مثال على هذا التحول خلال العقد هو زيادة التركيز على تأثير أنشطة الشركات على المدافعين عن حقوق الإنسان وضرورة أن تبذل الشركات العناية الواجبة في الحيز المدني - وهو تحد تجسده بعض أكثر حالات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية رمزية في هذا العقد⁽⁹⁸⁾.

67- وهناك بالفعل حاجة ملحة إلى التصدي لحملة القمع التي تشن على المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد تم تسجيل أكثر من 2 883 اعتداءً على المدافعين عن حقوق الإنسان بين عامي 2015 و2020، مع زيادة هذه الاعتداءات في كل عام من هذه الفترة⁽⁹⁹⁾. وعلى الرغم من أن التحدي لم يكن جديداً، فإن معيار العناية الواجبة في المبادئ التوجيهية ينص بوضوح على ضرورة أن تضمن الأعمال التجارية - كحد أدنى - ألا تؤدي أنشطتها وأعمالها وحالات تقصيرها إلى الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان أو ارتكاب العنف ضدهم أو وصمهم⁽¹⁰⁰⁾.

68- وعلى الرغم من أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة، فإن عدة شركات، ومبادرات أصحاب مصلحة متعددين، ورابطات صناعية، ومستثمرين، ومؤسسات مالية أوضحت موقفها من المدافعين عن حقوق الإنسان، إما من خلال بيانات فردية أو سياسات، أو من خلال عمل جماعي⁽¹⁰¹⁾.

69- والشئ نفسه أقل وضوحاً فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الأخرى للأنشطة التجارية، مثل الحوار الاجتماعي، والإجراءات القانونية، والضغط على الشركات. وفي خضم تزايد اعتماد قطاع الأعمال لمبدأ العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أظهرت ممارسات الشركات في هذه المجالات افتقاراً مستمراً إلى الاتساق أو الفهم السليم لما تتطلب عليه العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الواقع. فعلى سبيل المثال، لاحظت نقابات عمالية عالمية أنه "عندما تقوم الشركات ببعض الخطوات الأولى للامتثال لمتطلبات حقوق الإنسان، فإننا كثيراً ما نرى ذلك مقترناً برفض للتعامل مع ممثلي العمال والنقابات العمالية"⁽¹⁰²⁾.

70- وفي حين يركز الحوار الاجتماعي على قرن من معايير العمل الدولية، فإن الإجراءات القانونية التي تتخذها الشركات وممارسة الضغط على الشركات تخلق تحديات محددة جداً وغير مواجهة بعد بشكل جيد.

(98) انظر على سبيل المثال، www.business-humanrights.org/en/latest-news/honduras-5th-anniversary-of-berta-c%C3%A1ceres-murder-impunity-still-persists.

(99) انظر www.business-humanrights.org/en/from-us/human-rights-defenders-database and https://media.business-humanrights.org/media/documents/HRD_2020_Snapshot_EN_v9.pdf.

(100) تم التطرق إلى ذلك في A/HRC/47/39/Add.2. انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/HRDefendersCivicSpace.aspx. انظر أيضاً www.mindthegap.ngo/harmful-strategies/undermining-defenders-communities.

(101) انظر www.business-humanrights.org/en/big-issues/human-rights-defenders-civic-freedoms/how-companies-investors-can-support-hrds.

(102) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/bwi_itf_ituc_tuac_uni.pdf.

وكلاهما عنصران مهمان ومشروعان في مجتمع يعمل في ظل مبدأ سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية. ولكن، يمكن أيضاً إساءة استخدام كليهما لتخويف المنتقدين أو توجيه السياسات العامة بعيداً عن المصلحة العامة.

71- وعلى وجه الخصوص، تشكل الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، التي تهدف إلى إسكات منتقدي الشركات، هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان، ويبدو أنها آخذة في الارتفاع، حيث بدأ حوالي 120 شركة (وشركات المحاماة التي رفعت القضايا) 339 حالة من هذا القبيل في عدة قطاعات في جميع المناطق منذ عام 2015⁽¹⁰³⁾.

72- وقد دفع ذلك، على سبيل المثال، بالفريق العامل⁽¹⁰⁴⁾ والفرقة العاملة المعنية بالسلوك التجاري المسؤول⁽¹⁰⁵⁾ التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الإعراب رسمياً عن قلقهما إزاء الضغوط الرامية إلى إسكات من يستخدمون الآليات القضائية وغير القضائية.

73- ومما يبعث على القلق أن عدداً قليلاً جداً من الشركات قد اعترفت بأن الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة ليست مخطئة فحسب فيما يتعلق بالعمل على أساس مبدئي، لأن هذه الدعاوى القضائية لا تتفق مع الأعمال التجارية المسؤولة، بل أيضاً أن الانخراط فيها يعكس شعوراً استراتيجياً ضعيفاً، لأنها تدمر أي مصداقية للالتزام بالشركات باحترام حقوق الإنسان عموماً. وتوفر العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أداة لتحقيق قدر أكبر من الاتساق⁽¹⁰⁶⁾ والتوازن المناسب، فيما يتعلق أيضاً بالأنشطة المسؤولة في مجال الضغط أو الأنشطة القانونية، ولتقييم وضمان عدم وجود أية آثار سلبية على حقوق الإنسان. وثمة حاجة ملحة إلى وضع مزيد من التوجيه والتوضيح، لا سيما في سياق ظهور إلزامية العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، التي من المرجح أن تشهد زيادة في أنشطة الضغط.

جيم - نماذج الأعمال

74- إن كانت العلاقة بين نماذج الأعمال التجارية وقدرة الأعمال التجارية على احترام حقوق الإنسان تحظى باعتراف ضمني في المبادئ التوجيهية، فإن المخاطر المتأصلة في مجال حقوق الإنسان والمرتبطة بنماذج الأعمال التجارية أصبحت موضوعاً يحظى باهتمام متزايد في العقد الماضي. وقد حظيت "الموضة السريعة" بالاهتمام في النصف الأول من العقد، وفي الآونة الأخيرة أثارت نماذج الأعمال التجارية لشركات وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث نقاشاً بسبب الاعتماد على ممارسات تجارية قد تسهم، حتى ولو عن غير قصد، في انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت وخارجها⁽¹⁰⁷⁾. وعلى الرغم من أن بعض القطاعات أكثر تعرضاً لهذه المخاطر من غيرها، فإن نماذج الأعمال التجارية التي قد تتطوي على مخاطر منهجية متأصلة في مجال حقوق الإنسان موجودة في مختلف القطاعات والصناعات⁽¹⁰⁸⁾.

(103) مدخلات مقدمة من مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(104) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNWG_%20NAPGuidance.pdf.

(105) انظر [www.oecd.org/mcm/documents/NCPs%20-%20CMIN\(2019\)7%20-%20EN.pdf](http://www.oecd.org/mcm/documents/NCPs%20-%20CMIN(2019)7%20-%20EN.pdf) وانظر، على سبيل المثال، www.oecdwatch.org/oecd-ncps/national-contact-points-ncps/ncp-evaluations-outcomes-and-analysis.

(106) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/mind_the_gap_project_team.pdf.

(107) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/B-Tech/B_Tech_Foundational_Paper.pdf.

(108) انظر، على سبيل المثال، <https://shiftproject.org/resource/business-model-red-flags/red-flags-foreword>.

75- وقد بدأت معالجة مسألة نماذج الأعمال التجارية، جزئياً، لا سيما فيما يتعلق بممارسات الشراء⁽¹⁰⁹⁾ أو من خلال مبادرات محددة مثل تعهد شركة يونيليفر بضمان حصول كل من يقدم السلع والخدمات مباشرة إلى الشركة على أجر أو دخل معيشي على الأقل بحلول عام 2030⁽¹¹⁰⁾. ويمكن أن يكون لهذا الأمر أثر تحويلي من خلال تحسين حياة الملايين في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يساعد على كسر الجمود بشأن مسألة أجور المعيشة، العالقة في المفاوضات الثلاثية في منظمة العمل الدولية منذ سنوات⁽¹¹¹⁾. وهو يقدم مثلاً على كيفية دمج ممارسة النفوذ في نموذج الأعمال التجارية. ويتعين على الموردين والشركة التي تشتري منهم تنفيذ هذا الالتزام من أجل إيجاد الحوافز المناسبة وإزالة الحواجز التي تحول دون دفع أجر للمعيشة. ولذلك، فإن تحقيقه الفعلي سوف يقدم دروساً مثيرة للاهتمام للشركات وشركائها بشأن أنواع نماذج الأعمال التجارية التي تعزز - أو تعوق - احترام الشركات لحقوق الإنسان.

76- وفي حين أن نماذج الأعمال تمثل بوضوح مسألة تتعلق بإدارة الشركات، فإن مسألة ما إذا كان نموذج أعمال تجارية معين يتوافق مع احترام الشركات لحقوق الإنسان تبدأ بسؤال أساسي لم يطرحه مديرو الأعمال ومجالس الإدارة بما فيه الكفاية، إن طرحوه أصلاً، وهو: كيف يرتبط نموذج الأعمال التجارية للشركة، أو طريقة عملها، بالتأثيرات على الناس؟ وهذا السؤال البسيط، الذي يجسد جوهر مسؤولية الشركات عن الاحترام في المبادئ التوجيهية، ويرتبط بشكل وثيق مع قابلية الشركة للاستمرار على المدى الطويل، لم يصل حتى الآن إلى الخطوط الافتتاحية لتقارير الشركات عن الاستدامة.

دال - الجهات الفاعلة المالية

77- تتمتع الجهات الفاعلة المالية من قبيل البنوك التجارية في القطاع الخاص، والمستثمرين المؤسسيين، ومؤسسات تمويل التنمية، وغيرها من مصادر رأس المال المالي بقدرة لا مثيل لها على التأثير على الشركات وزيادة التقدم في تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويعترف الكثيرون على نحو متزايد بمسؤوليتهم بموجب المبادئ التوجيهية ويبحثون في الشركات التي يمولونها أو يستثمرون فيها عن الكيفية التي تتضمن بها نماذج أعمالهم التجارية وعمليات صنع قراراتهم احترام حقوق الإنسان - وهو تطور تدعمه جزئياً زيادة استخدام معايير بيئية واجتماعية وإدارية في عمليات الاستثمار.

78- فتحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان، الذي أُطلق في عام 2018، مثلاً، تأسس بهدف تزويد مجتمع الاستثمار بالخبرات والفرص اللازمة لوضع مسؤولية المستثمر عن احترام حقوق الإنسان موضع التنفيذ⁽¹¹²⁾. وتأكيداً لهذا الاتجاه، أصدرت مبادئ الاستثمار المسؤول، وهي أكبر مبادرة للمستثمرين المسؤولين تضم 3 000 جهة موقعة وتقوم أصولها 103 تريليونات من الدولارات، في عام 2020، توصيات وتوقعات لأعضائها بشأن إدماج حقوق الإنسان في ممارساتهم الاستثمارية، استناداً إلى المبادئ التوجيهية⁽¹¹³⁾.

79- ولا يزال هناك هامش واسع للتحسين للوصول إلى إمكانات المؤسسات الاستثمارية ومقدمي البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية للاستفادة من أداء أفضل في مجال حقوق الإنسان من جانب الشركات.

(109) انظر، على سبيل المثال، <https://betterbuying.org>.

(110) انظر www.unilever.com/news/press-releases/2021/unilever-commits-to-help-build-a-more-inclusive-society.html.

(111) انظر www.ilo.org/global/topics/wages/minimum-wages/lang--en/index.htm.

(112) انظر <https://investorsforhumanrights.org>.

(113) انظر www.unpri.org/sustainability-issues/environmental-social-and-governance-issues/social-issues/human-rights-and-labour-standards.

فعلى سبيل المثال، أشارت 16 سوق مالية فقط من أصل 56 شملتها الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة صراحة إلى المبادئ التوجيهية في توجيهاتها المتعلقة بالإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية⁽¹¹⁴⁾. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في فشل معظم الجهات الفاعلة المالية في ربط معايير حقوق الإنسان وعملياتها بمعايير وممارسات الاستثمار البيئية والاجتماعية والإدارية بسبب الافتقار السائد إلى الفهم في القطاع بأن المعايير الاجتماعية، والعديد من المؤشرات البيئية والإدارية، تعكس قضايا حقوق الإنسان⁽¹¹⁵⁾.

80- ومما يزيد من تقادم ذلك الافتقار إلى معايير مشتركة وحتى إلى فهم ما يشكل ممارسات بيئية واجتماعية وإدارية. ولئن كان من الواضح أن هذا يشكل تحدياً، فإنه يمثل أيضاً فرصة للتأكيد على الفائدة الرئيسية للمبادئ التوجيهية في هذا المجال. وكما ورد في مجموعة أدوات المستثمرين لعام 2020 التي وضعها تحالف المستثمرين من أجل حقوق الإنسان، فإن المبادئ التوجيهية "توفر نهجاً لنظام الإدارة ... يمكن أن يساعد المستثمرين في إجراء تقييم منهجي ومعالجة مجموعة واسعة من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والإدارية. ويسمح هذا النهج للمستثمرين بالتركيز بشكل أكثر ملاءمة على العمليات والنتائج الموثوقة بدلاً من نهجي "كل مسألة على حدة" أو "كل قطاع على حدة" الغير العمليين والغير الفعالين في كثير من الأحيان"⁽¹¹⁶⁾.

81- وقد بدأ الاعتراف بذلك، مثلاً في لائحة (الاتحاد الأوروبي) 852/2020 بشأن إنشاء إطار لتسهيل الاستثمار المستدام، المعروف أكثر باسم لائحة التصنيف⁽¹¹⁷⁾. وهذه اللائحة، التي تمثل خطوة نحو مزيد من الاتساق في هذا المجال، تسمح للأنشطة الاقتصادية للأعمال التجارية بالتأهل على أنها مستدامة بيئياً فقط عندما تنفذ بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية⁽¹¹⁸⁾. وتقتضي لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام المقابلة من بعض الجهات الفاعلة المالية أن تكشف المعلومات المتعلقة بالعناية الواجبة التي تبذلها في مراعاة حقوق الإنسان، منذ آذار/مارس 2021⁽¹¹⁹⁾.

82- وينطوي هذا التطور على إمكانات كبيرة لتيسير مواءمة "الاستدامة" مع المبادئ التوجيهية، حيث يقوم المنظّمون ومنظمات التوحيد بتكييف متطلباتهم لتتماشى مع لائحة التصنيف. وقبل كل شيء، يشكل هذا التطور إشارة واضحة للأعمال التجارية للتعامل مع قضايا الاستدامة وتغيير المناخ وحقوق الإنسان على أنها مترابطة⁽¹²⁰⁾. ورغم الترحيب بذلك، فإن من السابق لأوانه تقييم أداء هذه المتطلبات من الناحية العملية. وسيكون من المهم بشكل خاص تجنب خطر عدم الاتساق، عند تقييم ادعاءات مؤسسات الأعمال التجارية بأنها تتماشى مع المبادئ التوجيهية، وكذلك تجنب خطر تقليص احترام حقوق الإنسان إلى عملية بسيطة لوضع علامة على الخانات.

83- بيد أن الحركة بطيئة بين الجهات الفاعلة في القطاع المالي عموماً. وفي حين أن هناك دلائل على إحراز بعض التقدم بين بعض الجهات الفاعلة، فإن البعض الآخر لا يكاد يتحرك. وتبين من الدراسة المرجعية لحقوق الإنسان لعام 2019 التي أجرتها منظمة بانكترك (BankTrack) على 50 من أكبر

(114) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/unctad_esgmapping.pdf

(115) انظر www.responsible-investor.com/articles/fiona-reynolds-and-john-ruggie-what-institutional-investors-need-to-know-about-the-s-in-esg

(116) متاح في <https://investorsforhumanrights.org/investor-toolkit-human-rights>

(117) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32020R0852>

(118) المرجع نفسه، انظر الفقرة 35.

(119) انظر <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2019/2088/oj>

(120) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32020R0852>

المصارف التجارية⁽¹²¹⁾ في العالم أن عدد المصارف التي لديها الآن سياسات حقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى، ولكن أيضاً أن أربعة من أصل خمسة مصارف تقي بأقل من نصف متطلبات المبادئ التوجيهية، وأن معظم هذه السياسات تغطي إقراض المشاريع بدلاً من جميع أنشطة المصارف. وفي حين أن بعض المصارف لم تقي بمعايير المبادئ التوجيهية، فإنها بدأت في معالجة مسؤوليتها، وتوفر مبادرات مثل مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة فرصاً للتقدم⁽¹²²⁾. فشركات الأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري متخلفة كثيراً عن الركب، مع عدم وجود اعتماد ملحوظ، وهي تتطلب مزيداً من الاهتمام في المستقبل.

هاء - تحدي البيانات

84- بالنسبة للمستثمرين ولجميع أصحاب المصلحة الآخرين، أبرز العقد الماضي الحاجة إلى وضع بيانات أكثر وضوحاً لتقييم الحالة الفعلية لمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان في اتجاهين مختلفين.

85- أولاً، هناك حاجة إلى الحصول على صورة أكثر دقة عن اعتماد الشركات للمبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني. وستكون اتحادات أرباب العمل والغرف التجارية الوطنية في وضع فريد يمكنها من دعم هذه المهمة، ولكن هذه الإمكانيات لم تُستغل حتى الآن.

86- ثانياً، وهو الأهم، لا توجد حتى الآن بيانات واضحة لتقييم أداء الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان. فعدد الادعاءات المتعلقة بالآثار السلبية، الذي يُستخدم عادة كبديل للأداء، مثلاً، مؤشر غير كافٍ إلى حد بعيد لتقييم الأداء، لأسباب ليس أقلها مشاكل وصول أصحاب الحقوق المتضررين إلى آليات الشكاوى.

87- وقد تأكد هذا التحدي من خلال دراسة استقصائية لثمانية تصنيفات وتقييمات ومؤشرات بيئية واجتماعية وإدارية رئيسية، إلى جانب إحصاحات من حوالي 400 شركة. وأوضح أن الغالبية العظمى من الشركات تركز على المدخلات والمخرجات والأنشطة بدلاً من التركيز على النواتج أو النتائج⁽¹²³⁾. وهذه كلها عناصر هامة؛ غير أن قياس المدخلات والمخرجات والأنشطة يعني أن الشركات تقضي بعض الوقت في جمع البيانات التي تركز على ما تقوم به، بدلاً من التركيز على ما تحققه. وبعبارة أخرى، لا تعرف الشركات ما إذا كانت سياساتها في مجال حقوق الإنسان تنفذ على النحو الأمثل وما إذا كانت قد استجابت بفعالية للآثار المحددة في مجال حقوق الإنسان⁽¹²⁴⁾.

88- ويزيد من تعقيد هذا التحدي فهم لا يزال سائداً في غير محله للعلاقة بين أهداف التنمية المستدامة واحترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان - وهو أن كل شركة تقدم مساهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الوفاء بمسؤوليتها عن معالجة الآثار السلبية المحتملة والواقعية على الناس. غير أن العكس، وهو أن الشركات تقي تلقائياً بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان بدعم تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة المحددة، ليس صحيحاً بالضرورة. ولذلك، فإن المؤشرات المتعلقة بالأهداف، مثل تلك التي يضعها التحالف العالمي لوضع المعايير المرجعية⁽¹²⁵⁾، يمكن أن تكون علامة حمراء للتأثير السلبي المحتمل إن كانت النتيجة منخفضة، غير أن درجة قوية من حيث المساهمة في الأهداف ليست بالضرورة مقياساً كافياً لأداء الشركات في مجال حقوق الإنسان.

(121) انظر www.banktrack.org/hrbenchmark

(122) انظر www.unepfi.org/banking/bankingprinciples

(123) انظر https://shiftproject.org/wp-content/uploads/2020/06/VRP_Reserach_ESGRankings_Presentation.pdf

(124) انظر المبدأ التوجيهي 20 وشرحه.

(125) انظر www.worldbenchmarkingalliance.org

89- وبالمثل، في حين أن المبادرات الحالية مثل معيار أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان توفر مؤشرات مفيدة بشأن الوعي بمسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان أو اعتمادها، فإن منهجياتها ومجموعات بياناتها ليست مصممة لتوفير معلومات كافية عن الأداء الفعلي لهذه الشركات.

90- ولا شك في أن الانتقال من قياس ما يتم القيام به إلى ما يتم تحقيقه يشكل تحدياً. وهو من الضروري للغاية أيضاً لأن هذا النقص في بيانات الأداء يؤثر في قدرة الأعمال التجارية على تخصيص الموارد حيث تكون الحاجة إليها الأكثر إلحاحاً أو حيث تكون الأكثر كفاءة. وهو يؤثر أيضاً في قدرة المستثمرين ومنظمات المجتمع المدني وواضعي السياسات على تحديد وتقييم التنفيذ من قبل الشركات التي تفعل ما تقول مقارنة بتلك التي تكتفي بالكلام⁽¹²⁶⁾، وبالتالي وضع استراتيجيات وسياسات فعالة.

91- ويتطلب سد هذه الفجوات المستمرة في القياس دعم الابتكارات المتعلقة بقياس الأداء، مثل الجهود الجماعية التي تبذلها المبادرات الجارية، بما في ذلك مبادرات مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، والمبادرة العالمية لتقارير الأداء⁽¹²⁷⁾، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، والمنهجيات المحدثة لمعيار أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان⁽¹²⁸⁾، ومشروع تميمين التقييم⁽¹²⁹⁾.

خامساً - الانتصاف

92- من خلال التأكيد على أن زيادة إمكانية الوصول إلى الآليات القضائية الفعالة تكمن "في صميم ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف"، مع وجود آليات غير قضائية كعنصر مكمل أساسي، وضعت المبادئ التوجيهية المساءلة كعنصر مركزي لواجب الدولة في الحماية ومسؤولية الأعمال التجارية عن احترام حقوق الإنسان.

93- وتوجد إمكانية جبر الانتهاكات المتصلة بالأعمال التجارية بالسرعة و/أو التكاليف المخفضة و/أو الامتداد عبر الوطني، والدور التكميلي للآليات القضائية وغير القضائية التي تدعو إليها المبادئ التوجيهية. ولسوء الحظ، حسبما حدده بوضوح، على سبيل المثال، مشروع المساءلة والانتصاف الذي أطلقته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2014⁽¹³⁰⁾، لا يزال قائماً إلى حد كبير العديد من الحواجز، إن لم يكن معظم الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الآليات القضائية وغير القضائية المحددة في المبادئ التوجيهية، بما في ذلك للقضايا الأساسية مثل الحصول على المعلومات.

ألف - آليات التظلم غير التابعة للدول

94- على مدى العقد الماضي، أنشأ عدد متزايد من الشركات آليات تظلم بهدف معالجة الشكاوى والادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد طورت الشركات هذه الآليات بشكل فردي، بدعم من رابطات الأعمال التجارية⁽¹³¹⁾، و/أو من خلال مبادرات جماعية⁽¹³²⁾. وأسهمت هذه الآليات إسهاماً قيماً

(126) انظر <https://shiftproject.org/what-we-do/valuing-respect/why-we-need-change>

(127) انظر www.globalreporting.org/standards/standards-development/topic-standard-project-for-human-rights

(128) انظر www.corporatebenchmark.org/2020-methodology-review

(129) انظر <https://shiftproject.org/what-we-do/valuing-respect>

(130) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRaccountabilityandremedyproject.aspx

(131) انظر، على سبيل المثال، www.icmm.com/en-gb/guidance/social-performance/grievance-mechanism

(132) انظر <https://bangladeshaccord.org/updates/effective-remedy>

في المساءلة والانتصاف، على الرغم من أن بعض القيود لا تزال قائمة⁽¹³³⁾. فعلى سبيل المثال، تشير تقييمات أصحاب المصلحة إلى التحديات المتعلقة بالافتقار إلى الثقة والفعالية في التصميم، بما في ذلك في بناء آليات مراعية للمنظور الجنساني وملائمة ثقافياً⁽¹³⁴⁾، وبتحديات الشفافية والرصد الفعالين⁽¹³⁵⁾. ومع ذلك، فإن مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي يقودها العمال⁽¹³⁶⁾، مثل برنامج الغذاء العادل التابع لائتلاف عمال إيموكالي، تظهر فوائد إنشاء آليات تظلم على مستوى الموقع، وأن من الممكن تجنب أوجه قصورها المعتادة من خلال إعطاء العمال دوراً قيادياً في تشكيل هذه الآليات ورصدها. ويمكن تصور نفس الشيء بالنسبة للآليات التي تحركها المجتمعات المحلية فيما عدا تلك التي تركز على حقوق العمال.

باء - آليات التظلم غير القضائية التابعة للدول

95- يمكن أن تتخذ الآليات غير القضائية التابعة للدول أشكالاً مختلفة⁽¹³⁷⁾. فعلى سبيل المثال، عالجت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الشكاوى المتصلة بالأعمال التجارية بإجراء تحقيقات وتحريرات وطنية⁽¹³⁸⁾. وفي الوقت نفسه، لا يزال العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يواجه تحديات كبيرة بسبب عدم كفاية الولايات، ونقص الموارد، والقيود المفروضة على إنفاذ قراراتها أو توصياتها، ولا سيما في الحالات العابرة للحدود⁽¹³⁹⁾.

96- ولا تزال نقاط الاتصال الوطنية في إطار المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات واحدة من أبرز الآليات التي تعالج المنازعات التجارية والمنازعات المتعلقة بحقوق الإنسان⁽¹⁴⁰⁾. وتحسنت فعالية بعض نقاط الاتصال الوطنية، في حدود ولايتها أو اختيارها لتوفير التوفيق في غالب الأحيان، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. وقد أكد المجتمع المدني ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنفسهما على الحاجة إلى الدعم المناسب من الدولة لتحقيق الإمكانيات الكاملة لنقاط الاتصال الوطنية⁽¹⁴¹⁾. ويصدق الشيء نفسه على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تؤكد على الدور الأكثر نشاطاً الذي ينبغي أن تضطلع به الدول في دعم هذه الهيئات.

(133) انظر A/HRC/44/32.

(134) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/Gender_consultation_summary.pdf and www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/iwgia_final.pdf.

(135) انظر، على سبيل المثال، مؤشر التعدين المسؤول لعام 2020.

(136) انظر <https://wsr-network.org>.

(137) انظر A/HRC/38/20.

(138) انظر www.humanrights.dk/publications/national-human-rights-institutions-access-remedy-business-human-rights.

(139) انظر، على سبيل المثال، المساهمات المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/UNGPsBizHRnext10-inputs.aspx. انظر أيضاً A/HRC/47/39/Add.3.

(140) انظر <http://mneguidelines.oecd.org/database>.

(141) انظر [www.oecd.org/mcm/documents/NCPs%20-%20CMIN\(2019\)7%20-%20EN.pdf](http://www.oecd.org/mcm/documents/NCPs%20-%20CMIN(2019)7%20-%20EN.pdf) and, for example, www.oecdwatch.org/oecd-ncps/national-contact-points-ncps/ncp-evaluations-outcomes-and-analysis.

جيم - سبل الانتصاف القضائية

97- يمكن أن يشير عدد القضايا المتعلقة بالانتهاكات المتصلة بالشركات التي تنظر فيها المحاكم إلى تحسُّن وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف على المستوى القضائي⁽¹⁴²⁾. ومن المحزن أن الضحايا ما زالوا يواجهون عقبات نظامية أو إجرائية مختلفة تحول دون وصولهم إلى سبل انتصاف قضائية فعالة⁽¹⁴³⁾.

98- ويحث تقرير رئيسي صدر بتكليف من الفريق العامل مدى انتشار المبادئ التوجيهية وتأثيرها على قرارات الآليات القضائية وشبه القضائية الإقليمية والوطنية في أكثر من 50 ولاية قضائية⁽¹⁴⁴⁾. وخلص إلى أن هذه الإشارات محدودة لأن الهيئات القضائية تفصل في المطالبات على أساس القوانين المحلية والمبادئ التوجيهية لا تأخذ شكل تشريعات محلية. ومع ذلك، كانت أمريكا اللاتينية المنطقة الأكثر نشاطاً في استخدام المبادئ التوجيهية، حيث أشارت إليها صراحة، في الأحكام أو القرارات القضائية، عدة محاكم وطنية، بما في ذلك المحكمتان الدستوريتان الكولومبية⁽¹⁴⁵⁾ والبيروفية⁽¹⁴⁶⁾ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان⁽¹⁴⁷⁾. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن الدراسة وجدت أن عدم وجود إشارات من هيئة قضائية أو شبه قضائية لا يعني في حد ذاته أن المبادئ التوجيهية نفسها لا يجري إنفاذها والتقدير بها. وبدلاً من ذلك، ففي أي وقت توفر فيه إحدى هذه الهيئات سبيلاً ونتيجة للانتصاف من عدم احترام الأعمال التجارية لأحكام حقوق الإنسان، فإنها تتقيد بالمبادئ التوجيهية.

99- ومن المحتمل أن يتغير هذا النقص الحالي في الإشارة إلى المبادئ التوجيهية بسبب ظهور تشريعات تشير إليها صراحة، مثل اللوائح المقبلة للاتحاد الأوروبي المذكورة سابقاً، أو تشريعات تشير صراحة إلى المبادئ التوجيهية كجزء من زخمها، مثل القانون الفرنسي المتعلق بواجب يقظة الشركات الأم والشركات المستعينة بمصادر خارجية. وعلى أية حال، تُستخدَم المبادئ التوجيهية كنقطة مرجعية لمقدمي الطلبات لتعزيز الحجج القائلة بأن الأعمال التجارية ينبغي أن تخضع للمساءلة عن عدم احترام حقوق الإنسان. وعُثِر في المحاكم الإنكليزية⁽¹⁴⁸⁾،⁽¹⁴⁹⁾، ومحاكم الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁵⁰⁾

(142) انظر www.business-humanrights.org/en/from-us/lawsuits-database.

(143) انظر A/HRC/32/19.

(144) بحث مجاني أجرته دوبروفاز وبليمبتون، متاح في

www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/debevoise.pdf

(145) Acción de tutela instaurada por José Eliecer Díaz Bohórquez contra el Oleoducto Central Andino – Ocenca – y el Consorcio de Tierras Boyaca, Sentencia T-732/16, La Sala Quinta de Revisión de la Corte Constitucional (19 December 2016).

(146) Sindicato Unificado de Trabajadores de la Electricidad y Actividades Conexas de Lima y Callao (Sutrel).

(147) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الرأي الاستشاري OC-23/17، الحكم الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الفقرة 155.

(148) *Dominic Liswaniso Lungowe and Others v. Vedanta Resources Plc and Konkola Copper Mines Plc* (2016) EWHC 975 (TCC); (2017) EWCA Civ 1528; and (2019) UKSC 20.

(149) *Okpabi and Others v. Royal Dutch Shell Plc and Another* (2017) EWHC 89 (TCC); (2018) EWCA Civ 191; and (2021) UKSC 3.

(150) 2020 WL 4368895 (United States District Court for the Northern District of California).

والمحاكم الكندية⁽¹⁵¹⁾ أمثلة عن حالات استشهدت فيها الأطراف أو مذكرات مقدمة من أصدقاء المحكمة بالمبادئ التوجيهية⁽¹⁵²⁾·⁽¹⁵³⁾.

100- ومنذ عام 2019، أشارت سلسلة من القرارات التي يحتمل أن تكون رائدة إلى انفتاح الولاية القضائية في بعض الدول لمحاسبة الشركات الأم على تصرفات فروعها، بما في ذلك في كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا⁽¹⁵⁴⁾. ويمكن أن تسهم هذه القرارات إسهاماً جوهرياً في تغيير التعرض القانوني للشركات، حتى وإن ظلت التحديات الأساسية المتمثلة في اختلال توازن القوى من حيث الموارد المالية والقانونية أو النفوذ السياسي تشكل عقبة كبيرة أمام سبل الانتصاف الفعالة⁽¹⁵⁵⁾.

101- وتعكس هذه المسألة، في جوهرها، مشكلة أكثر أهمية تتعلق بسيادة القانون، وهذا الاتجاه لا يدعم التفاؤل. ولا تسجل معظم البلدان نتائج سيئة في مؤشر سيادة القانون السنوي لمشروع العدالة العالمية فحسب؛ فطبعة عام 2020 تبين أن سيادة القانون تضاءلت أكثر في غالبية الولايات القضائية⁽¹⁵⁶⁾.

102- ويؤكد ذلك أيضاً الدور التكميلي ولكن الأساسي للولايات القضائية وغير القضائية، كما يؤكد، حسبما أشار إليه الفريق العامل في وقت سابق، اتباع نهج "جميع سبل الانتصاف" من أجل تحقيق سبل انتصاف فعالة⁽¹⁵⁷⁾. ولدعم إجراءات السياسة العامة في هذا المجال، قدم مشروع المفوضية للمساءلة والانتصاف توصيات قابلة للتطبيق من أجل زيادة فعالية آليات الانتصاف التابعة للدول وغير التابعة لها⁽¹⁵⁸⁾. وتتمثل الخطوة التالية لتحقيق هذا البعد الحاسم للمبادئ التوجيهية في رؤية اعتمادها من جانب الدول.

دال - التحكيم

103- تجلى قدر من الابتكار لخفض الحواجز في الوصول إلى سبل الانتصاف من خلال الاتفاق المتعلق بالحرائق وسلامة الميناء في بنغلاديش، الذي أنشئ في أعقاب انهيار مبنى رانا بلازا في عام 2013. ويشمل الاتفاق أكثر من 200 علامة تجارية عالمية وتجارة تجزئة ومستوردين في 20 بلداً؛ وثمانين نقابات عمالية بنغلاديشية؛ ونقابتين عالميتين؛ وأربع منظمات غير حكومية. ولم ينشئ عملية وآلية لتقديم شكاوى العمال فحسب، بل أنشأ أيضاً آلية تحكيم يمكن فيها لأطراف الاتفاق والنقابات العمالية والشركات تقديم أي منازعة إلى آلية تحكيم⁽¹⁵⁹⁾.

(151) *Choc v. HudBay Minerals Inc.* (2013), Ontario Superior Court of Justice 1414

(152) *Das v. George Weston Limited* (2017), Ontario Superior Court of Justice 4129

(153) انظر *Nevsun Resources Ltd. v. Araya* (2020), Supreme Court of Canada 5 (CanLII), at <https://canlii.ca/t/j5k5j>; and *Araya v. Nevsun Resources Ltd.* (2016), Supreme Court of British Columbia 1856 (CanLII), at <https://canlii.ca/t/gv11z>

(154) انظر *Kiobel v. Royal Dutch* (2019) at <https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBDHA:2019:6670>; *Vedanta Resources PLC and another v. Lungowe and others* (2019) at www.supremecourt.uk/cases/uksc-2017-0185.html; *Okpabi and others v. Royal Dutch Shell PLC and another* (2021) at www.supremecourt.uk/cases/uksc-2018-0068.html; and *Nevsun Resources Ltd. v. Araya* (2020) at <https://decisions.scc-csc.ca/scc-csc/scc-csc/en/item/18169/index.do>. Both *Vedanta* and *Nevsun* have since been settled out of court

(155) انظر، على سبيل المثال، https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2020-business-human-rights_en.pdf

(156) انظر https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP-ROLI-2020-Online_0.pdf

(157) انظر A/72/162

(158) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRaccountabilityandremedyproject.aspx

(159) انظر <https://bangladeshaccord.org>

104- وقد تبدو هذه المبادرات مفاجئة لأن التحكيم الاستثماري ينظر إليه منذ فترة طويلة على أنه يكاد يتعارض مع حقوق الإنسان. ومع ذلك، يمكن أن يكون التحكيم الدولي بالتأكيد آلية تظلم فعالة تتماشى مع المبادئ التوجيهية، وتوفر في الوقت نفسه آلية للأعمال التجارية وإمكانية جبر ضرر من تأثرها بالأنشطة التجارية إذا تم استيفاء معايير معينة: أي، إذا صممت مع أخذ القضايا الرئيسية المتعلقة بمنازعات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الاعتبار، مثل اختلال التوازن المحتمل في القوة بين الأطراف، والمصلحة العامة في حل هذه المنازعات، والحاجة إلى محكمين ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان.

105- وبهذه الروح، تنص قواعد لاهاي بشأن الأعمال التجارية والتحكيم في مجال حقوق الإنسان، التي أنشئت في عام 2019، على مجموعة من الإجراءات للتحكيم في المنازعات المتعلقة بآثار حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية⁽¹⁶⁰⁾. وتستند قواعد لاهاي إلى قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المعدلة في سياق المنازعات التجارية ومنازعات حقوق الإنسان. وتنص القواعد على أن التحكيم ليس بديلاً عن الآليات القضائية أو غير القضائية التابعة للدولة، ويقصد به أن يكون آلية تظلم بموجب المبادئ التوجيهية. والأمثلة التي يمكن تطبيق القواعد فيها عديدة⁽¹⁶¹⁾، مثلاً في حالة شركة تسعى إلى إنفاذ التزامات تعاقدية في مجال حقوق الإنسان ضد شريك تجاري؛ وفي حالة تحكيم يتعلق بقائمة أعمال تجارية بموجب قواعد لاهاي باعتباره آخر ملاذ في إطار آلية التظلم التي تتيحها؛ وفي حالة أطراف تدمج التحكيم في وثائق مشروع أو وثائق تمويل مشروع؛ أو بطريقة مماثلة لاتفاق رانا بلازا أو عقود المدن المضيفة الجديدة للألعاب الأولمبية، في مدونات قواعد السلوك الصناعية، أو الاتفاقات.

106- وستتحدد المساهمة الدقيقة لقواعد لاهاي في المساعدة على سد الثغرات في الوصول إلى سبل الانتصاف باستخدامها مع مرور الوقت، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية مثل موافقة الأطراف وإنفاذ قرارات التحكيم⁽¹⁶²⁾. ومع ذلك، فبالنظر إلى أصول التحكيم الدولي ودورها في تسوية المنازعات بين أطراف لديها ثقة ضئيلة في بعضها البعض، وتأتي من بلدان مختلفة، وتقاليد قانونية متعارضة، وثقافات عقائدية مختلفة، ونظم قضائية مختلفة في كثير من الأحيان، يبدو من المنطقي، عند إضافة الضمانات اللازمة، أن يُعتبر التحكيم الدولي خياراً محتملاً واحداً في مجموعة الحلول المتاحة لتحسين الوصول إلى سبل الانتصاف.

107- وعموماً، تلخص حالة الانتصاف تليخياً جيداً منظمات المجتمع المدني الأفريقية التي لاحظت على نحو ملائم أن هناك "طائفة واسعة من خيارات الانتصاف ولكن ليس هناك ما يكفي من الانتصاف الفعلي"⁽¹⁶³⁾.

سادساً- إضفاء الطابع الإقليمي

108- أدركت حركة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان منذ البداية أن اتباع نهج عالمي وحده لن يؤدي إلى اعتماد واسع وشامل للمبادئ التوجيهية، وينبغي استكمالها بمنصات إقليمية، بما في ذلك مختلف المحافل الإقليمية التي نُظمت على مر السنين⁽¹⁶⁴⁾.

(160) انظر www.cilc.nl/cms/wp-content/uploads/2019/12/The-Hague-Rules-on-Business-and-Human-Rights-Arbitration_CILC-digital-version.pdf

(161) انظر، على سبيل المثال، www.allens.com.au/insights-news/insights/2020/02/the-new-hague-rules-on-business-and-human-rights-arbitration-effective-remedy-or-strange-chimera

(162) <https://www.ejiltalk.org/public-consultation-period-until-august-25-for-the-draft-hague-rules-on-business-and-human-rights-arbitration>

(163) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/acca.pdf

(164) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/AboutRegionalForumsBHR.aspx

109- وفي المستقبل، سيتعين إيلاء الاهتمام للحفاظ على الزخم في المناطق التي شهدت مستويات أعلى نسبياً من النشاط في العقد الأول، مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا، ولمناطق مثل أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التي شهدت نشاطاً أقل من ذلك بكثير. وقد أثبتت الجهود القائمة أنه عندما تدعمها موارد مالية أكثر جدية، يلاحظ حدوث زيادة في جهود التنفيذ وتعلم الأقران⁽¹⁶⁵⁾.

سابعاً - دعم التنفيذ

110- يظهر العديد من التحديات التي تواجه العقد القادم من المبادئ التوجيهية في نهاية المطاف أن حركة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان قد زادت سرعةً وتغطيةً، ولكنها لم تتجح بما فيه الكفاية في تلبية الاحتياجات الضخمة لبناء القدرات. وهذه ليست ملاحظة جديدة. فقد أُشير إلى هذا التحدي باعتباره مسألة استراتيجية في عام 2011 في توصيات الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بشأن كيفية المضي قدماً في ذلك الوقت.

111- ومع استمرار التحدي، قد يكون الوقت قد حان لإعادة النظر في مدى صحة إنشاء صندوق لدعم جهود التنفيذ. وكما اقترح في عام 2011 وفُصل في عام 2014⁽¹⁶⁶⁾، سيوفر الصندوق آلية لدعم المشاريع المنشأة على الصعيدين المحلي والوطني التي من شأنها أن تزيد من قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال وتعزز الجهود التي تبذلها رابطات الأعمال التجارية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات الساعية إلى المضي قدماً في تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويمكن أن يكون وسيلة لتقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للوفاء بمسؤولياتها، ودعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع أصحاب المصلحة المتضررين في رصد الجهود.

112- ويعني بناء القدرات بشكل فعال ودعم التنفيذ بشكل عام معرفة ما يصلح وما لا يصلح. وبالتالي، ثمة حاجة إلى رصد التقدم الذي تحرزه الأعمال التجارية وكذلك الدول في المستقبل. وقد كان الاستعراض الدوري الشامل منبراً لدراسة تنفيذ الدول للمبادئ التوجيهية⁽¹⁶⁷⁾. وينبغي أن يُرتب ذلك بطريقة منهجية في سياق كل من الاستعراض الدوري الشامل ومنتدى الأمم المتحدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، كجزء من الهيكل الأوسع لتعزيز حماية حقوق الإنسان واحترامها.

ثامناً - استنتاج

113- إن تحديد مقدار "تجاح" المبادئ التوجيهية هو في الأساس عملية عقيمة: فليست مدة 10 سنوات طرفية عين في "الوقت الدولي" فحسب، بل إن المدير التنفيذي لشركة من الشركات سيركز على العديد من التطورات الإيجابية التي حدثت على مدى العقد، في حين أن الضحايا الذين يعانون من الانتهاكات المتصلة بالشركات سيرون التحديات العديدة التي ما زالوا يواجهونها.

(165) انظر the Responsible Business Conduct in Latin America and the Caribbean project (of OHCHR, ILO and OECD), at www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/JointProjectResponsibleBusinessConduct.aspx; and UNDP B+HR, at <https://bizhumanrights.asia-pacific.undp.org>

(166) انظر A/HRC/26/20/Add.1.

(167) انظر، على سبيل المثال، www.humanrights.dk/publications/kenya-national-action-plan-business-human-rights-case-study-process-lessons-learned and www.business-humanrights.org/en/latest-news/china-commits-to-un-human-rights-council-to-respect-human-rights-in-its-foreign-investments

114- واستمرار الانتهاكات المتصلة بالأعمال التجارية مصدر قلق كبير ومصدر إحباط عميق، وينبغي أن يكون موضوع اهتمام ذي أولوية عاجلة من جانب الدول والأعمال التجارية. وقد أكد العقد الماضي على النقطة التي تم التشديد عليها في المبادئ التوجيهية، وهي أن النهج الطوعية وحدها ليست كافية. ومما لا شك فيه أن اتخاذ تدابير إلزامية سيسرع من عملية الاعتماد والتقدم على حد سواء. وفي الوقت نفسه، أثبتت تجربة عقود عديدة أن التدابير القانونية ضرورية ولكنها غير كافية لضمان احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان.

115- وتوفر المبادئ التوجيهية، والعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان التي تركز أولاً على أكثر الناس تعرضاً للخطر، مخططاً للدول والأعمال التجارية من أجل تعافٍ مسؤول من أزمة جائحة كوفيد-19. وإذا نظرنا إلى ما وراء الجائحة، وفي التحديات العالمية الرئيسية الأخرى، فإن إحراز تقدم ملموس سيتطلب من جميع أصحاب المصلحة مواصلة اتباع طريقة منهجية، وبذل جهود دؤوبة للاستفادة من الجهات الفاعلة المتعددة خارج الدول التي تضع السياسات والممارسات والأنظمة التي تشكل السلوك التجاري في مزيج نكي من التدابير، الأمر الذي سيحدث الفرق التراكمي الذي نحتاج إليه، دون أن نأمل في التوصل إلى حل سحري.

116- وليس ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان بالمهمة السهلة بأي حال من الأحوال. فقد مكنت الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية حتى الآن من تحقيق مستويات أكبر من مشاركة طائفة أوسع من أصحاب المصلحة، إذ شكلت تحدياً لهم ولكنها أيضاً جمعتهم للتعلم من بعضهم البعض وتوليد تنوع الاستجابات التي تتطلبها الطبيعة المعقدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتستند "خارطة الطريق" المقبلة إلى المنصة المشتركة التي أنشئت في عام 2011 وسترسم مساراً للعمل من جانب الدول والشركات وغيرها.

117- ومن الجهود التي بذلت في العقد الماضي، الناجحة منها والفاشلة، بدأنا نتخطى الصعاب، ونعرف معرفة أفضل ما يصلح وما لا يصلح، ومن يقود ومن يتخلف عن الركب. ويحتاج العقد القادم إلى زيادة الوتيرة، والسعي دائماً إلى "تحقيق نتائج ملموسة للأفراد والمجتمعات المتأثرة"⁽¹⁶⁸⁾.